٣

المجهول
عند الإمام الشافعي

بقلم
أ. د. نافذ حسين حماد (١)

أستاذ الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية
غزة - فلسطين

profhammad@hotmail.com

(١) أ. د. **نافذ حسين عثمان حمّاد**، تخرج من الجامعة الإسلامية بالمدينة، وحصل على الماجستير والدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة. عمل محاضرًا في كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة فلسطين. أشرف وناقش أكثر من خمسين رسالة ماجستير ودكتوراه. له عدّة مؤلفات، منها: كتاب قرة العيون بتوثيق الأسانيد والمتون منشور في مكتبة الرشد بالرياض في ٣ مجلدات، وكتاب مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين. بالإضافة إلى بحوث علمية محكمة منشورة في عدّة دول.

ملخص البحث

الإمام الشافعي من أوائل النقاد الذين تكلموا في الرواة جرحًا وتعديلاً، وكان معتمدًا عند المتأخرين كالذهبي وابن حجر.

وهذا البحث يدرس واحدًا من مصطلحاته، وهو «المجهول»، من حيث مدلوله وحكمه من خلال عبارات الإمام، والرواة الأربعة عشر الموصوفين به عنده.

مُقَدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا رسول الله، وبعد:

فإنَّ البحثَ في الرجال وأحوالهم ممّا يُعْرف بعلم نقد الرجال، أو علم الجرح والتعديل، من أهم علوم الحديث وأخطرها، فهو بحقّ عِماد علوم السنّة، وثمرة علم دراية الحديث.

ولم يتصدَّ لهذا العِلمِ إلاَّ جهابذة العُلماء، فلا يُمكنُ لغيرهِم أنْ يخوضوا فيهِ، فهم الذين توفرت فيهم الأَهليةُ الكامِلةُ في فحص الرواة، والبحث عن أحوالهم، والحكم عليهم، وبالتالي الحُكمُ على الحديث تصحيحًا وتضعيفًا على ضوء معرفتهم بأحوالِ رواتها.

يقول ابن أبي حاتم مبينًا أهمية هذا العلم: (فلمَّا لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل والرواية، وَجَبَ أنْ نُمَيِّز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة، ولمّا كان الدين هو الذي جاءنا عن الله ﷻ، وعن رسوله ﷺ بنقل الرواة حقّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم)[1].

وقد نوّه الذهبي إلى ضرورة فهم مصطلحات الأئمة، فقال: (ثم نحن نفتَقِرُ إلى تحرير عباراتِ التعديلِ والجرح، وما بين ذلك من العباراتِ المُتجاذبة، ثم أهَمُّ من ذلك أن نعلمَ بالاستقراءِ التامِّ عُرْفَ ذلك الإمامِ الجهبذ، واصطلاحَه،

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، تقدمة المعرفة، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١) ص٥.

ومقاصِدَه، بعباراتِه الكثيرة)[١].

إذًا هو علم من أشرف العلوم وأفضلها.

وقد وقع اختياري في هذا البحث على الإمام الشافعي، صاحب المذهب؛ للوقوف على مصطلح مجهول عنده، لما رأيت أنَّ الوقوف على هذا المصطلح، وتحديد مدلوله ذو أهمية كبيرة في عِلم الجرح والتعديل، لا سيّما أنّه من المتقدمين الذين هم أهل اصطلاح ذلك العلم، المؤصلين له، والواضعين لقواعده كما سنرى.

وفي ذلك إبراز لمنزلته بين علماء الفنِّ، إلى جانب دوره المتقدم والمتميز في العلوم الأخرى، وأهمها الفقه وأصوله. وهنا تكمن أهمية البحث.

ولم أقف على دراسة سابقة تكشف عن منهجه في ذلك.

وبعدما أنهيت جمعَ أقواله في الجرح والتعديل، وعباراته في توثيق الرواة وتضعيفهم مع دراستها، وجدت أوراق البحث زادت عن الحدّ المناسب لهذا النوع من الأبحاث، فآثرت أن أعطيها حقّها، فقسمته ثلاثة أقسام:

الأول بعنوان: منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة.

والثاني بعنوان: منهج الإمام الشافعي في جرح الرواة.

والثالث، وهو بحثي هذا، وجعلته بعنوان: المجهول عند الإمام الشافعي.

وأهدف في بحثي هذا إلى: الوقوف على معنى هذا المصطلح عنده، ودراسة منهجه في ذلك من خلال مقارنة قوله بأقوال غيره من النقاد ما أمكن، والتعرف على رتبته بين أئمة النقد من حيث التشدد والتساهل في الحكم على الرجال.

---

(١) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص٨٢.

ومنهجي في الدراسة: البحث عن هذا المصطلح في مظانّه من كتب الرجال، ودراسته، واستخلاص النتائج ما أمكن.

وخطتي في البحث بعد هذه المقدمة: تشتمل على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

التمهيد: ويشتمل على ترجمة مختصرة للإمام الشافعي.

المبحث الأول، في مطلبين:

الأول: في معرفة الشافعي الكبيرة بأحوال الرواة، ومفهومه للجرح والتعديل.

والثاني: دراسة مختصرة لمصطلح "المجهول"، وحكم الراوي المجهول عند الشافعي.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لرواة وصفهم الشافعي بالجهالة، وعددهم أربعة عشر، رتبتهم على حروف الهجاء، سوى جُمْهان وأم بَكْرَةَ فأخرتهما في نهاية الرواة من الرجال؛ لكونهما جاءا مقرونين في كلام الشافعي، والرواة هم:

(١) بَجَالةُ بن عَبَدَة، من بني حارثة بن كعب بن العنبر التميمي العنبري البصري.

(٢) تميم بن طَرَفَة الطائي المُسْلي الكوفي.

(٣) الحارث بن الأزمع. أو الأعور.

(٤) خالد بن أبي كريمة الأصبهاني، أبو عبد الرحمن الإسكاف، نزيل الكوفة.

(٥) سُلَيم بن عبدٍ السَّلولي الكناني.

(٦) عبد الله بن مَوْهَب الشامي، أبو خالد، قاضي فلسطين.

(٧) عبد الله بن نُجَيٍّ بن سلمة الحضرمي الكوفي، أبو لقمان.

(٨) قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي.

(٩) مُجَمِّع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري، أبو عبد الله.

(١٠) مُرَقِّعُ بن صَيْفِي بن رباح بن الربيع التميمي الحنظلي.

(١١) هانئ بن هانئ.

(١٢، ١٣) جُمْهَان الأسلمي، وأُمُّ بَكرة الأسلمية.

(١٤) العالية بنت أيفع بن شراحيل، امرأة أبي إسحاق السبيعي.

خاتمة تشتمل على أهم النتائج.

تمهيد
ترجمة موجزة للإمام الشافعي

نقدّم بين يدي البحث إطلالة على حياة الإمام الشافعي، فترجمته تحتاج إلى مجلدات، وقد صُنِّفَت في منزلتِهِ والثناءِ عليهِ المُصَنَّفاتِ المُتَعَدِّدة(١).

فهو الإمام أبو عبد الله، محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلّب بن عبد مناف بن قصي ..(٢).

ويجتمع مع رسول الله ﷺ في عبد مناف.

ولد الشافعي بغزة عسقلان، سنة خمسين ومائة، ولمّا بلغ سنتين نقلته أمّه مع عمه إلى مكة(٣).

نشأ الشافعي يتيمًا في حجر أمّه، فعنيت به، وأحاطته برعايتها، ودفعته إلى الكُتَّاب ولم يكن معها ما تعطي المعلم، فكان المعلم يرضى منه أن يخلفه

---

(١) منها: المصنفات في مناقب الشافعي لكلٍّ من داود بن علي الأصبهاني (٢٧٠هـ)، وابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، وأبي الحسن الآبري (٣٦٣هـ)، والحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، وأبي نُعَيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، والبيهقي (٤٥٨هـ)، والفخر الرازي (٦٠٦هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، وكتاب توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس – لابن حجر (٨٥٢هـ).

(٢) يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٧هـ، (ط١)، ص١١٤.

(٣) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، **آداب الشافعي ومناقبه**، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ، (ط٢)، ص٢٢، وأحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **مناقب الشافعي**، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ، (ط١)، ج١، ص٧٣. وأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس**، المطبوع خطأ بعنوان توالي التأسيس، تعليق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص٥٠.

إذا قام، ولقلّة ذات اليد، وعدم قدرته على شراء القراطيس كان يأخذ العظام والأكتاف فيكتب فيها، فإذا امتلأت طرحه في جرّة عظيمة عنده.

وبعد حفظه القرآن، وتعلمه العربية والشعر وأيام الناس والأدب، تحوّل إلى أخذ الفقه والحديث عن العلماء الكبار، ومن أشهرهم مسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة بمكة.

ثم قدم المدينة على مالك بن أنس، وقد حفظ الموطأ حفظًا تامًّا، وكان سنّه إذ ذاك على الأرجح ثلاثة عشر عامًا(١).

وتنقّل رحمه الله تعالى في البلدان يأخذ عن علمائها الفقه والحديث، ثم صنّف الكتب في العراق وغيرها، إلى أن انتقل إلى مصر في العام تسعة وتسعين ومائة، وألّف فيها ما انتهى إليه علمه واجتهاده، وكان ثمرة ذلك كتابه الأم.

ولقد وهبه الله تعالى من حسن الخلق وكريم الشمائل، فكان ناصحًا للخلق، سخيًّا، ورعًا.

ظلّ الشافعي في مصر خمس سنين تقريبًا على الأرجح، إلى أن مرض مرضًا شديدًا، وتوفي عام أربع ومائتين، عن عمر يناهز الأربع والخمسين سنة.

قال يونس بن عبد الأعلى: ما رأينا أحدًا لقي من السقم ما لقي الشافعي.

ودخل عليه المزني، وهو عليل، فقال: كيف أصبحت يا أبا عبد الله؟ قال: أصبحت من الدنيا راحلاً، وللإخوان مفارقًا، ولسوء أفعالي ملاقيًا، وعلى الله واردًا، وبكأس المنية شاربًا، ولا والله ما أدري أروحي تصير إلى الجنة فأهنيها، أو إلى النار فأعزيها.

ثمّ توفي ليلة الجمعة بعدما صلى المغرب آخر يوم من رجب، ودفن بعد

(١) جزم بذلك النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، في **المجموع**، تحقيق محمد بخيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، ج١، ص٢٥.

عصر يوم الجمعة. رحمه الله رحمة واسعة[١].

ولقد كان الإمامُ الشافعيُّ رَحِمه الله تَعالى من أئمةِ المسلمينَ الأفذاذِ المُجْمع على إمامتهم في حفظِ السُّنَّةِ النَّبَوِّيةِ والدِّفاعِ عنها، فهو لا يُشَقُّ غبارُهُ، ولا يُلحَق شأوُهُ، ومصنَّفاتُهُ تشهدُ بذلك، وعلى رأسها كتابُهُ الأم، والذي هو مفخرةٌ من مفاخرِ المسلمين، وموسوعةٌ ضخمةٌ شملت الفقهَ ودقائقَهُ وقواعدَهُ وحجَجَهُ، والاستدلال والترجيح والاجتهاد، مُفْحِمًا بعباراته الرشيقة المخالف، كأنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ نُصْبَ عينيه، وعلى طَرَفِ لِسَانِهِ.

وكذا شملت موسوعتُهُ الحديثَ، والتفسيرَ، واللغةَ، إضافة إلى كُتُبِ الرِّسالة، واختلافِ الحديث، وجماعِ العلم، وغيرِها.

فكانَ رحمه الله تعالى مُقَدَّمًا على مَنْ حَوْله، حيث كانت شروطُ الاجتهادِ قد اجتمعت له.

❁ ❁ ❁

(١) انظر إضافة للمراجع السابقة: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٢، ص٣٩٢. وعلي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق عمر غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج٥١، ص٢٦٧، ومحمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، (ط٩)، ج١٠، ص٥.

المبحث الأول
إمامة الشافعي في علم الجرح والتعديل

المطلب الأول: براعة الإمام الشافعي في علم الرجال

أولاً: معرفته الكبيرة بأحوال الرواة:

وممّا برعَ فيه الإمامُ الشافعيُّ «علم الرِّجال»، فكان مَن أوائل الأئمةِ النُّقَّادِ الَّذين تَكَلَّمُوا فيهم، ونَظَر في أحوالِهِم جرحًا وتعديلاً، وقد شهدَ له العلماءُ بالتَّقدُّمِ والفَضْلِ والإمامةِ، واعترفوا له بالمعرفةِ الواسعةِ، والسَبْقِ في هذا الميدانِ، وكانَ بحقٍّ ناصرَ السُّنَّة.

قالَ حَرملةُ بنُ يحيى: سمعتُ الشافعيَّ، يقول: سُمِّيتُ ببغداد ناصرَ الحديث[١].

وقالَ أبو بكرٍ الأَثْرم، قلتُ لأبي عبدِ الله أحمد بن حنبل: الشافعي كانَ صاحبَ حديث؟ قال: إي والله، صاحب حديث.

قلت - أي الأثرم -: وإنَّما أرادَ به أنَّه كان من أهلِ المعرفةِ بالحديث، ومن القائلينَ به، ولأجلِ ذلكَ كان يدعو الله له[٢].

وعَدَّهُ الإمامُ مسلمٌ من الأئمةِ الذين يُرْجع إليهم في الحديث، وفي الجرح

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ مدينة السلام**، ج٢، ص٤٠٨، وابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، ج٥١، ص٣٤٤، ويحيى بن شرف النووي (٦٥٦هـ)، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية، ج١، ص٦٦.

(٢) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **بيان خطأ من أخطأ على الشافعي**، تحقيق د. نايف الدعيس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، ص٩٨.

والتعديل[١] مع يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد، وإسحاق.

وذكرهُ ابنُ حِبَّان في مقدمةِ كتابِهِ المجروحينَ فيمنْ قامَ بالتنقيرِ عن الرجالِ، والتفتيشِ عن الضعفاء مع عبدِ الله بن المُبَارك، ويحيى القطان، ووكيعِ بن الجَرَّاح، وعبد الرحمن بن مهدي[٢].

وكذا أورده ابنُ عَدِّي في مقدمةِ كتابه الكامل تحت عنوان: ذِكْر من استجازَ تكذيب منْ تبينَ كَذِبه، من الصَّحابةِ والتَّابعينَ وتابعي التابعين ومنْ بَعْدَهم، وأوردَ لهُ بعضًا من أقوالِهِ في هذا العِلْم[٣].

وقال البيهقيُّ في معرفةِ السُّنَنِ والآثار: (وقد تكلَّمَ الشافعيُّ في جماعةٍ من الضعفاءِ، وبَيَّنَ أمرَهُم، وحكايتُهُ هاهنا ممّا يَطُول به الكتاب)[٤].

وعَنْ عِلْمه الكبير في هذا الجانب، يقولُ الخَطِيب: (وقد نُقِلَ عن الشافعيِّ مع ضبطِهِ لحديثِهِ كلامٌ في أحوالِ الرواةِ يدلُّ على بَصَره بهذا الشأن، ومعرفتِهِ بهِ، وتَبَحُّرِهِ فيه).

ثم أوردَ الخطيبُ بعضًا ممّا ورد من كلامه في ذلك، ثم قال: (ولو اجتهدَ المُتْقِنُ الحافظ وتحرَّى البصيرُ الناقدُ أنْ نَصِفَ هؤلاء المذكورين آنفًا على قَدْر أحوالهم، ونُنْزلهم في الروايةِ منازلهم لما عَدَا ما ذكر الشافعي من أمرهم، وهذا

---

(١) قاله أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ) كما في **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تعليق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج٩، ص٢٧.

(٢) محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، ج١، ص٥٢.

(٣) عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ، (ط٣)، ج١، ص٤٧ وما بعدها.

(٤) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **معرفة السنن والآثار**، تعليق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ١٤١٢هـ، (ط١)، ج١، ص١٤٩.

يدلُّ منه على علمٍ وَافِرٍ، وفهم حَاضِر، ومعرفة ثاقبة، وبصيرة نافذة)[١].

ونصَّ الذهبي عليهِ فيمن قَبِل الناسُ قولَهُم في الجرحِ والتعديلِ في مقدمةِ كتابه ذِكْرُ منْ يُعْتَمدُ قولُهُ في الجرح والتعديل[٢].

وذَكَرهُ السخاويُّ في كتابه المُتَكَلِّمونَ في الرجال[٣].

وقال الأستاذُ أبو زَهْرة: (كانَ الشافعي نافذَ البصيرةِ في نفوسِ النَّاس، قويَّ الفِراسةِ كشيخِهِ مالك في معرفةِ أحوالِ الرِّجالِ، وما تُطِيقهُ نُفُوسهم)[٤].

كلُّ ذلك يدلّ على إمامةِ الشافعي في علمِ الرِّجال، ورسوخِ قَدَمِهِ فيه.

ثانيًا: مفهومِهِ للتجريحِ والتعديل:

وبعد هذه التَّقدمةِ في الدلالةِ على إمامةِ الشافعي في علمِ الرِّجال، ورسوخِ قَدَمِهِ فيه، وقبلَ أنْ نتوقفَ عندَ مصطلح (مجهول) الذي أطلقه على عدد من الرواة، وبيان مدلوله، نُبَيِّنُ مفهومه للتجريح والتعديل.

فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ بسندهِ عن الشافعي، قال: (لا نعلمُ أحدًا أُعْطِي طاعةَ الله تعالى حتى لم يَخْلِطها بمعصيةٍ إلا يحيى بن زكريا، ولا عصى الله عزَّ وجلَّ فلم يَخْلِط بطاعة، فإذا كانَ الأغلبُ الطاعةَ فهو المُعَدَّل، وإذا كانَ الأغلبُ

---

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، **مسألة الاحتجاج بالشافعي**، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، باكستان، المكتبة الأثرية، ص٧٠.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٢هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، ص١٧١.

(٣) محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، **المتكلمون في الرجال**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، ص١٠٠.
وكان السخاوي ذكره بكماله وتمامه في آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ أهل التاريخ» ص١٦٣ وما بعدها من طبعة الأستاذ حسام الدين القدسي بدمشق، و ص٣٣٨ وما بعدها من طبعة بغداد المجردة التي عني بها المستشرق فرانز روزنثال.

(٤) محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ)، **الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي، ص٣٧.

المعصيةَ فهو المُجَرَّح)[١].

وهذا هو الفهمُ الصحيحُ عند علماءِ الفنِّ بَعْدَهُ، أنَّ الإنسانَ ليسَ مَعْصُومًا، ولذا فالمُعَدَّلُ مَنْ كانَ الغالبُ عليه فِعْلَ الطاعات وتركَ المعاصي، أو بعبارةٍ أخرى مَنْ غَلَبَ خَيْرُه شَرَّه، وإلا فهو المُجَرَّح، والله أعلم.

وقد علل ذلك، بقوله: لأنَّا لا نعلم مُغَيَّب غيرنا[٢].

وهو بذلك يكون أوّل من بيّن مفهوم التعديل والتجريح.

وكذا تَثْبُتُ **عَدَالةُ الرَّاوي** عندَ الشافعي بالاستفاضةِ والشهرةِ، قالَ ابنُ الصَّلاح: فمن اشتهرتْ عدالتُهُ بينَ أهلِ النقلِ أو نحوِهِم منْ أهلِ العلمِ، وشاعَ الثناءُ عليهِ بالثقةِ والأمانةِ، استُغْنِيَ فيه بذلك عن بَيِّنةٍ شاهدةٍ بعدالتِهِ تنصيصًا، وهذا هو الصحيحُ في مذهبِ الشافعي، وعليهِ الاعتمادُ في فنِّ أصولِ الفقه[٣].

قلتُ: وكذا هو عندَ جمهورِ علماءِ الحديثِ قبلَ ابنِ الصلاحِ وبعدَهُ، والله أعلم.

ويُقبلُ **التَّعديلُ عندَ الشافعي من غيرِ ذكرِ سَبَبِهِ**؛ لأنَّ أسبابَهُ كثيرةٌ[٤]، أما

---

(١) ابن أبي حاتم، **آداب الشافعي ومناقبه**، ص٣٠٥.
ونقله أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في **الكفاية في علم الرواية**، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (ط٢)، ص١٣٨، وابن عساكر في **تاريخ مدينة دمشق**، ج٦٤، ص١٩٧، وعبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ) في **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة، دار هجر، ١٤١٣هـ، (ط٢)، ج٣، ص٣٢٧.
وهو بذلك يكون أول من بَيَّنَ مفهوم التعديل والتجريح.

(٢) محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، **اختلاف الحديث**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص١٢.

(٣) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١) ص٢١٣.

(٤) انظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، ج١، ص٣٣٦، ومحمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ)، **المنهل الروي**

الجرح، فلا يقبلُ إلا مفَّسرًا، وإنَّما أوجبَ الشافعي الكشفَ عن ذلك؛ لأنَّه بَلَغهُ أنَّ إنسانًا جرحَ رجلاً، فسُئِلَ عَمَّا جرحَهُ بهِ، فقالَ: رأيتُهُ يبولُ قائمًا، فقيلَ لهُ: وما في ذلكَ ما يوجبُ جرحَهُ؟ فقال: لأنَّه يقعُ الرَّشَشُ عليهِ وعلى ثوبِهِ ثمَّ يُصَلِّي، فقيلَ لهُ: رأيته يُصَلِّي كذلكَ؟ فقال: لا. فهذا ونحوُهُ جرحٌ بالتأويلِ، والعالمُ لا يجرحُ أحدًا بهذا وأمثالِهِ، فوجبَ بذلكَ ما قُلناه[1].

وأما **المُبْتَدعةُ**، فيَقْبلُ الشافعي روايتَهَم وشهادَتَهم إلا الخطَّابِيَّةَ، يقولُ الخطيبُ: (وذهبت طائفةٌ من أهلِ العلمِ إلى قَبولِ أخبارِ أهلِ الأهواءِ الذينَ لا يُعرفُ منهم استحلال الكذبِ والشهادةِ لمنْ وافقهَمْ بما ليسَ عندَهُم فيه شهادة، وممّن قالَ بهذا القولِ من الفقهاءِ أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، فإنَّه قال: وتُقبلُ شهادةُ أهلِ الأهواءِ إلا الخَطَّابيةَ[2] من الرافضةِ؛ لأنَّهم يرونَ الشهادةَ

في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، (ط١)، ص٧١، ومحمد عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية** لابن الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، ١٤٢٢هـ، ص١٢٠، ومحمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ)، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر**، تحقيق ربيع السعودي، مكتبة الرشد، الرياض، ج٢، ص٦٥٢.

(١) الخطيب: **الكفاية** (ص١٠٨).

(٢) الخطابية: أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي الكوفي. افترقوا بعد قتله خمس فرق كلها حلولية لدعواها حلول روح الإله في جعفر الصادق، والذي تبرأ منهم ولعنهم، وبعده في أبي الخطاب الأسدي، وأن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحباؤه.
وهم يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم، قالوا: والجنة نعيم الدنيا والنار آلامها، واستباحوا نكاح المحرمات، وتركوا الفرائض.
وكان أبو الخطاب خرج على والي الكوفة في أيام المنصور سنة ١٤٣هـ، فبعث عسكرًا إليه فأسروه، وأمر بصلبه في كناسة الكوفة. انظر: علي بن إسماعيل الأشعري (٣٣٠هـ)، **مقالات الإسلاميين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١١هـ، ج١، ص٧٦. وعبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ)، **الفرق بين الفرق**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، القاهرة، ص٢٤٧. ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ)، **الملل والنحل**، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعور، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط٣)، ج١، ص٢١٠.

بالزُّورِ لموافِقيهم)[١].

وعِلَّةُ ذلكَ أنَّهم يَرَونَ جوازَ الكَذِبِ لنُصرةِ مذهبهم[٢].

وقد قَبِلَ الشافعي روايةَ بعضِ أهلِ البدعِ وإنْ كانَ فاسقًا ببدعتِهِ؛ لأنَّهُ متَأَوِّلٌ في فِسْقِهِ[٣]. وسيأتي مزيد تفصيل في قبوله رواية إبراهيم بن أبي يحيى، وهو من القدرية؛ لأنه عنده لا يكذب، وهو ثقة في الحديث.

وأمَّا إنْ كانَ الراوي غَير مُدَلِّس، فيقبل الشافعي قوله، حيث قال: قبلنا منه حدثني فلان عن فلان إذا لم يكن مدلسًا[٤].

المطلب الثاني: مصطلح «مجهول»

أولاً: دراسة مختصرة لمصطلح «مجهول»

وأما عن المجهول فلستُ بِصَدَدِ دراسة نظرية مُوَسَّعة لمبحث المجهول وأنواعه، وأقوال العلماء الكثيرة والمختلفة في تعريفه، واختلافهم كذلك في قَبول روايته أو ردّها[٥]، أو التوقف فيها بناء على عَدِّه مجروحًا أو ليس بمجروح. إنما هي إلماحاتٌ في المراد بالمجهول في دراستنا، وتعريفات لا بدّ منها، لننتقل سريعًا إلى الدراسة التطبيقية لأولئك الرواة المجهولين عند الشافعي.

ففي تعريف المجهول، يقول الخطيب البغدادي: (المجهول عند أصحاب

---

(١) الخطيب: **الكفاية** (ص١٩٤).

(٢) محمد بن علي ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، **الاقتراح في فن الاصطلاح**، تحقيق د. قحطان الدوري، دار العلوم بالأردن، ١٤٢٧هـ، ص٤٤١.

(٣) محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق د. حمزة حافظ، ج٢، ص٢٣٠.

(٤) الخطيب: **الكفاية** (ص٤٢٢).

(٥) فهو من مباحث علوم الحديث، تكلَّم فيه الخطيب وابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم. وكتب فيه نظريًا من المعاصرين عدد من الباحثين، منهم: الدكتور خلدون الأحدب في كتابه أسباب اختلاف المحدثين، والدكتور محمد عمر بازمول في كتابه الإضافة، والدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة.

الحديث هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد)[١].

وقد قسمه ابن الصلاح إلى ثلاثة أقسام، هي: مجهول العين، وهو من لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحد ولم يكن مجروحًا. ومجهول الحال في الظاهر والباطن، مع كونه معروفًا برواية عدلين عنه. ومجهول العدالة الباطنة، وهو عَدْلٌ في الظاهر، وهو المستور[٢].

وأما ابن حجر فقسمه إلى قسمين، حيث جعل «مجهول الحال» وهو المستور في المرتبة السابعة من مراتب الجرح والتعديل في التقريب، وجعل «مجهول العين» في المرتبة التاسعة، وهو من لم يروِ عنه غير واحد، ولم يُوَثّق[٣]، ولم يذكر مجهول العدالة ظاهرًا وباطنًا.

وقال في النزهة: (فإنْ سُمِّي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين، أو إنْ روى عنه اثنان فصاعدًا ولم يُوَثّق فهو مجهول الحال، وهو المستور)[٤].

وقد ردّ جمهور المحدثين رواية المجهول، ولم يحتجوا بها[٥]. ففي الكلام عن محمد بن عبد الله الفلسطيني، يقول البيهقي: (لستُ أعرفه، ولست أجد اسمه في التواريخ التي عندي، وإنما هو شيخ مجهول، **والجهالةُ عَيْنُ**

---

(١) الخطيب، **الكفاية**، ص١٤٩.

(٢) راجع المسألة الثامنة في معرفة صفة من تُقْبَلُ روايته ومن تُرَدُّ من النوع الثالث والعشرين في كتابه **معرفة أنواع علم الحديث**، والمشهور باسم علوم الحديث أو المقدمة، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٤٢١هـ، (ط٣)، ص١١١- ١١٤.

(٣) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، بعناية عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ص١٤.

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، نَكَّتَ عليه علي حسن عبد الحميد، الدمام، دار ابن الجوزي ١٤٢٢هـ، (ط٦)، ص١٣٥.

(٥) الخطيب، **الكفاية**، ص٥٦.

الجرح عند أهل الحديث)[١].

وإليه أشار العراقي في ألفية الحديث، بقوله:

مجهولُ عَيْنٍ من له راوٍ فقطْ **وردّه الأكثرُ**، والقسمُ الوسطْ
مجهولُ حالٍ باطنٍ وظاهرِ **وحكمُه الردُّ لدى الجَمَاهِرِ**[٢]

وقال العلائي: (... لأنّ مثل هذا مجهول العين، **ولا يُحْتَجُّ به اتفاقًا)**[٣].

واختار بعضُهم التوقفَ حتى يتبين حاله[٤]، وقد يَقْبلُ بعضُ العلماءِ روايةَ مجهولِ الحال إنْ عُرِف مَن روى عنه أنَّه لا يروي إلا عن ثقة[٥]، أو زكّاه أحدُ أئمةِ الجرح والتعديل[٦]، أو إنْ توبع ولم تكن روايته شاذة[٧].

---

(١) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **حديث أحمد بن عبد الله الجويباري في مسائل عبد الله بن سلام**، تعليق مشهور حسن سلمان، ضمن مجموعة أجزاء حديثية، دار الخراز بجدة، وابن حزم ببيروت، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ص٢١٥. وكرره ص٢٣٦.

(٢) البيتان رقم ٢٨٧، ٢٨٨ من الألفية. انظر: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تعليق محمود ربيع، دار الفكر، ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ، (ط١)، ص١٥٧.

(٣) خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، (ط٢)، ص٩٦.

(٤) عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٨٧هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق د. عبد العظيم الديب، القاهرة، دار الأنصار، ١٤٠٠هـ، (ط٢)، ج١، ص٦١٥.

(٥) محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج١، ص٣٤٧.

(٦) وهو اختيار أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، في كتابه **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج٤، ص٢٠، ج٥، ص٥٢١، وصححه ابن حجر. وانظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٢هـ، (ط٥)، ج١، ص٣٧٣.

(٧) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ج١، ص٣٧٠، و**نزهة النظر**. له أيضًا، ص١٣٥.

ويلحق بالمجهول من قال فيه الناقد: «لا أعرفه» أو: «ليس بمشهور»، فعدم معرفته للراوي تعني أنّه مجهول عنده، فالناقد قد يُسأَل عن الراوي، فيقول: لا أعرفه، أو: ليس بمشهور، فيوضح غيرُه بأنّ مراده أنه مجهول. وقد يقرن الناقد لفظ مجهول بقوله: لا أعرفه أو ليس بالمشهور. أو يقول بعضهم في الراوي: لا يُعْرف أو ليس بالمشهور، ويقول غيره: مجهول. وهذا معلوم لدى الدارسين لعلم الحديث، ولا يحتاج إلى تمثيل. وبتتبعي لأقوال علماء الجرح والتعديل وجدت منه الكثير(١).

وقبل أن ننتقل إلى الدراسة التطبيقية، فمن المناسب أن أُشير إلى مسألة لعلّها تفيدنا في تلك الدراسة، وهي عدم الاعتداد بإيراد ابن حبان لرجل فيه جهالة في كتابه الثقات، ما لم يَنُصَّ صراحةً على توثيقه؛ لما عُرِف عن تساهله في توثيق المجهولين، وقد قال ابن عبد الهادي الحنبلي: (وقد عُلِمَ أنّ ابن حبان ذكر في الكتاب الذي جمعه في الثقات عددًا كثيرًا، وخلقًا عظيمًا من المجهولين الذين لا يَعرِفُ هو ولا غيرُه أحوالَهم)(٢).

---

(١) انظر على سبيل المثال: سعيد بن ذي لَعْوَة في: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، **التاريخ الأوسط**، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٤٤٣، وإسماعيل بن قيس في: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١)، ج٢، ص١٩٣، ومالك بن عُبَيْدة الدِّيلي في: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢١٣، وأبو الجَارِيَةَ العَبْدِي في: محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، نشر مصطفى الحلبي، ١٣٩٨هـ، (ط٢)، ج٥، ص١٨٨، ومحمد بن أبي الفُرَات في: ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٦، ص١٣٧، وزُمَيْل بن عباس في: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص٣٠١، وسعيد بن بَشِير الأنصاري في: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٤، ص١٠، وأبو هِنْد البَجَلي في: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٢، ص٢٤١.

(٢) محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، تعليق إسماعيل الأنصاري، القاهرة، مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص١٣٨. وانظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **لسان الميزان**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، ج١، ص١٤.

فابن حبان يورد الرجل في كتابه الثقات، ويقول عنه: (لستُ أعرفه، ولا أعرفُ أباه)[١].

ويَجْدُرُ أن أنوِّه إلى أنّ مجرد رفع جهالة العين عن الراوي برواية عدلين عَيَّنَاه لا تُثْبِتُ له العدالة عند الجمهور[٢]. وإنما ترتقي به إلى جهالة العدالة أو جهالة الحال فقط، وجهالة الحال ترتفع بالتوثيق من عالم مُعْتَبر، والله تعالى أعلم.

ثانيًا: حكم الراوي المجهول عند الشافعي:

وحكم **الراوي المجهول** عند الإمام الشافعي هو عدمُ قَبولِ خَبَرِهِ[٣].

يقول رحمه الله: (نحنُ لا نقبلُ خبرَ من جَهِلنَاه، وكذلكَ لا نقبلُ خبرَ من لم نعرفهُ بالصدقِ وعملِ الخير)[٤].

ويقول أيضًا: (ولسنا نحتج برواية رجل مجهول ليس بالمشهور)[٥].

ويقول كذلك: (ولا يقبلُ الخبرُ إلا ممّن عرفَ بالاستئهالِ لأنْ يقبلَ خبرُهُ، ولم يكلف اللهُ أحدًا أنْ يأخذَ دينَهُ عمّنْ لا يَعرِف)[٦].

وارجع إلى: محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، **مقدمة الثقات**، بعناية محمد عبد المعيد خان، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، ج١، ص١٣.

(١) انظر: تراجم حِبَّان، ج٦ ص٢٤٠، وسهل، ج٦ ص٤٠٦، وشعبة، ج٦ ص٤٤٧، وعكرمة، ج٧ ص٢٩٤، وإبراهيم ابن إسحاق، ج٨ ص٦٣، ورباح، ج٨ ص٢٤٢.

(٢) انظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية** ص١٥٠، وعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق د. همام سعيد، الزرقاء بالأردن، ١٤٠٧هـ، (ط١)، ج١، ص٨١، وابن حجر، **نزهة النظر**، ص١٣٥.

(٣) محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج٤، ص٥٧٦.

(٤) الشافعي، **اختلاف الحديث**، ص٢٢.

(٥) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٢، ص٣٣٦.

(٦) ابن عدي، **الكامل**، ج١، ص١١٦.

وحكى البيهقي في المدخلِ أن الشافعيَّ لا يحتجُّ بأحاديثِ المجهولينَ[١].

ويقولُ الإمام الشافعي للمخالفِ: (والحُجَّةُ ألا تَقبلَ خبرَ الصادقِ عن من جَهِلنا صِدْقَهُ.

والناسُ من أنْ يشهدوا على شهادةِ من عرفُوا عدلَهُ أشدُّ تحفظًا منهم من أنْ يقبلوا إلا حديثَ من عَرفوا صحةَ حديثِهِ، وذلك أنَّ الرَّجلَ يلقى الرَّجلَ يُرَى عليه سيما الخير فيُحْسِن الظنَّ به فيقبل حديثَهُ، ويقبلُهُ وهو لا يعرفُ حالَهُ)[٢].

وفي ردِّهِ لروايةِ «ما جاءكُم عني فاعرضوهُ على كتابِ الله ...»، بأنَّها إنَّما هي منقطعةٌ عن رجلٍ مجهولٍ، قال الشافعي: (ونحنُ لا نقبلُ مثلَ هذه الروايةِ في شيء)[٣].

ويردُّ على المخالف في روايته عن عمر أنَّه شرب فضل شراب رجل حَدَّه،

---

(١) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء، ص٩٣.

(٢) محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، **الرسالة**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٣٧٦، رقم ١٠٢٢.

(٣) نفسه، ص٢٢٥، رقم٦١٩.
وقال الشيخ أحمد شاكر: هذا المعنى لم يرد في حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوع أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد ... إلى أن قال: وقد كتب الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم في هذا المعنى فصلاً نفيسًا جدًا في كتاب الإحكام، وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب، وأبان عن عللها فشفى.
أقول: أورده أصحاب الموضوعات، وممّن بيّن طرقه وألفاظه: عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ)، **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٤هـ، (ط١)، ص٢٧.
وانظر كلام علي بن أحمد ابن حزم في كتابه **الإحكام في أصول الأحكام**، تقديم د. إحسان عباس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ج٢، ص٧٦.
وستأتي الإشارة للحديث في ترجمة خالد بن أبي كريمة.

فيقول: (رويتموه عن رجل مجهول عندكم لا تكون روايته حجة)[١].

وقال: (فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوبًا عمّن حمله كان كما لم يأتِ، لأنه ليس بثابت)[٢].

ويقول: (فإن جهل منهم واحد وقف عن روايته حتى يعرف بما وصفت من العدالة فيقبل خبره، أو بخلافه فيردّ خبره، كما يقف الحاكم عمّن شهد عنده حتى يتبين عدله فيقبل شهادته، أو جرحه فيردّ شهادته)[٣].

(١) محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، **الأم**، تحقيق د. رفعت فوزي، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٧، ص٣٦٦.

(٢) الشافعي، **اختلاف الحديث**، ص٤٠.

(٣) الشافعي، **اختلاف الحديث**، ص٤٠.

المبحث الثاني
الدراسة التطبيقية للمجهول عند الشافعي

والآن إلى الدراسة التطبيقية، فلقد وصف الشافعي عددًا من الرواة بالجهالة، وقد رتبت من وقفت عليه حسب حروف الهجاء، سوى جُمْهان وأم بَكْرَةَ فأخرتهما في نهاية الرواة من الرجال؛ لكونهما جاءا مقرونين في كلام الشافعي، والرواة هم:

(١) بَجَالةُ بن عَبَدَة، من بني حارثة بن كعب بن العنبر التميمي العنبري البصري.

أورد الشافعي في باب حدِّ الذميين إذا زنوا من كتاب الحدود في كتابه الأم قول القائل: وقد روى بَجَالة عن عمر بن الخطاب أنه كتب: فرِّقوا بين كلِّ ذي محرم من المجوس ... . ثم سؤاله: كيف لم تأخذوا به؟ فيردّ الشافعي بقوله: **بَجَالَةُ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ**، ... إلى آخر ما قال في كلام طويل يؤكد فيه على جهالة بجالة هذا، وعدم قبول خبر من لا يثبت خبره بمعرفته عنده[١].

ثم روى الشافعي في كتاب الجهاد والجزية، باب من يلحق بأهل الكتاب، حديث بجالة في الجزية، فقال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرٍو أنَّه سمع بجالة، يقول: ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتَّى شهد عبد الرَّحمن بن عوفٍ أنَّ رسول الله ﷺ أخذها من مجوس أهل هجر.

ثم قال الشافعيُّ رحمه الله تعالى: **وحديث بجالة متَّصلٌ ثابتٌ؛ لأنَّه أدرك عمر، وكان رجلاً في زمانه كاتبًا لعمَّاله**[٢].

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٧، ص٣٥٣.

(٢) نفسه، ج٥، ص٤٠٨.

وكذا قال في الرسالة: «**حديث بجالة موصول، قد أدرك عُمرَ بن الخطاب رجلاً، وكان كاتبًا لبعض ولاته**»[١].

قال البيهقي في إزالة هذا الإشكال: ويشبه أن يكون الشافعي لم يقف على حال بجالة بن عبد، ويقال: «ابن عبدة»، حين صنف كتاب الحدود، ثم وقف عليه حين صنف كتاب الجزية[٢] إن كان صنفه بعده[٣].

وحديث بجالة أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب، قال: حدَّثنا عليٌّ بن عبد الله، حدَّثنا سفيان - يعني ابن عيينة -، قال: سمعت عمرًا - يعني ابن دينار -، قال: كنت جالسًا مع جابر بن زيدٍ وعمرو بن أوسٍ فحدَّثهما بجالة سنة سبعين عام حجَّ مصعب بن الزُّبير بأهل البصرة عند درج زمزم، قال: كنت كاتبًا لجزء بن معاوية عمِّ الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطَّاب قبل موته بسنةٍ: فرِّقوا بين كلِّ ذي محرمٍ من المجوس. ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتَّى شهد عبد الرَّحمن بن عوفٍ أنَّ رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر[٤].

وليس في البخاري لِبَجَالة سوى هذا الموضع.

فالشافعي في كلامه الأخير، يَعْرِفُ بجالة ويوثقه، وهو كذلك عند النقاد.

فأبو زرعة الرازي[٥]، ومجاهد بن موسى أبو علي الخُتَّلي[٦] قالا: ثقة.

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، ص٤٣٢ رقم ١١٨٦.

(٢) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٢، ص٣٤٩. وانظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١، ص٣٨٠.

(٣) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٤٣٣هـ، (ط١)، ج٨، ص٢٤٨.

(٤) محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، **الصحيح**، كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة، حديث رقم (٢٩٢٣).

(٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٤٣٧.

(٦) مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٢، ص٣٤٩.

ووثَّقه أيضًا ابن معين[١].

وقال أبو حاتم الرازي: شيخ[٢]. وأورده ابن حبان[٣] وابن خلفون[٤] في الثقات، وذكره الجاحظ في نُسّاك أهل البصرة[٥].

وقال البلاذري: كان أعبد الناس، وأكثرهم تسبيحًا[٦].

أما ابن حجر، فقال في التقريب: ثقة، من الثانية، روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي[٧].

وقال في الفتح: تابعي شهير كبير تميمي بصري[٨].

وقال في الإصابة: أدرك النبيَّ ﷺ، ولم يرَه[٩].

وقال ابن ناصر الدين: مشهور[١٠]. توفي في حدود الثمانين للهجرة[١١].

وخلاصة القول فيه أنَّه من رجال البخاري، وهو معروفٌ وثِقَةٌ، وهكذا هو عند الشافعي في آخر الأمر.

---

(١) ذكر ذلك الذهبي في كتابه **المغني في الضعفاء** ج١، ص١٥٢، رقم ٨٤٨، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. ولم أجده في المطبوع من كتب ابن معين.

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٤٣٧.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٨٣، رقم ١٩٣٣.

(٤) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج٢، ص٣٤٩.

(٥) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٩. ومحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق د. عمر تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، (ط١)، ج٦ ص٣٠١.

(٦) أحمد بن يحيى البلاذري (٢٧٩هـ)، **أنساب الأشراف**، تحقيق د. سهيل زكار، د. رياض زركلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج١٣، ص٢٦.

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٩ رقم ٦٣٥.

(٨) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **فتح الباري**، بيروت، دار المعرفة، ج٦، ص٢٦٠.

(٩) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، طبعة قديمة، ج١، ص١٧٦.

(١٠) محمد بن عبد الله الدمشقي ابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ج١، ص٣٤٧.

(١١) خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ج١٠، ص٤٧.

(٢) تميم بن طَرَفَة الطائي المُسْلي الكوفي.

ففي أول كتاب الدعوى، وفي التنازع على شيء ليس في يد أحد المتنازعين، وأقام كلُّ واحد منهما بينة، من كتاب معرفة السنن والآثار، يورد البيهقي رواية الشافعي بسنده عن سعيد بن المسيب، قال: اختصم رجلان إلى رسول الله ﷺ في أمر، ... وفيه: فأسهم رسول الله ﷺ بينهما، وقال: اللهم أنت تقضي بينهما.

وفي رواية: فقضى للذي خرج له السهم.

ثمَّ أورد عن بعض من تكلم مع الشافعي في هذه المسألة أنَّ سِمَاك بن حرب روى عن تميم بن طرفة: أن النبي ﷺ جعل شيئًا بين رجلين نصفين أقاما عليه بينة.

ثم نقل البيهقيُّ قولَ الشافعي: **تميم رجل مجهول**، والمجهول لو لم يعارضه أحد عندنا وعنده لا تكون روايته حجة. وسعيد بن المسيب يروي عن النبي ﷺ ما وصفنا، وسعيد سعيد. وقد زعمنا أن الحديثين إذا اختلفا فالحجة في أصحّ الحديثين، ولا أعلم عالمًا يشكل عليه أن حديثنا أصحّ، وأن سعيدًا من أصحّ الناس مرسلاً. وهو بالسنن في القرعة أشبه[١].

وقال الشافعيُّ مرَّة: تميم بن طرفة لم يدرك النبيَّ ﷺ، ولم يسمع منه، والمرسل لا تثبت به حجة؛ لأنه لا يُدرَى عمَّن أخذه[٢].

أقول: أمَّا قوله: مجهول، فتميم ليس مجهولاً، بل معروف وثقة، روى له

---

(١) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٤، ص٣٤٩-٣٥٨.
وأورده البيهقي كذلك في **السنن الكبرى**، ج١٠، ص٢٥٨-٢٥٩، في باب المتداعيين يتداعيان ما لم يكن في يد واحد منهما، ويقيم كلُّ واحد منهما بينة بدعواه.
ونقل ابن حجر قول الشافعي في تميم هذا (مجهول). **تهذيب التهذيب**، ج١، ص٤٧٢.

(٢) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٩، ص١١١، **ومعرفة السنن والآثار**، ج١٣، ص٢٨٥.

مسلم وأصحاب السنن، ووثّقه ابن سعد، وزاد: قليل الحديث[١]، والعجلي[٢]، وأبو داود، وزاد: مأمون[٣]، والنسائي[٤]، وابن خلفون[٥]، والذهبي[٦]، وابن حجر[٧]، والعيني[٨]، وابن العماد الحنبلي[٩]، والصفدي[١٠].

وذكره ابن حبان في الثقات[١١]، وقال في مشاهير علماء الأمصار: من خيار الكوفيين[١٢].

وقال ابن التُّرْكماني معترضًا على كلام الشافعي: روى عنه سماك وعبد

(١) محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبير**، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، (ط١)، ج٨، ص٤٠٥.

(٢) أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ)، **تاريخ الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص٨٨، رقم ١٧٨.

(٣) **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**: تحقيق د. عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٢٢٤، رقم ٢٥٥.

(٤) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٣٣٢.

(٥) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج٣، ص٥٩، رقم ٨٣٧.

(٦) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق عزت عطية وموسى علي، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٣٩٢هـ، (ط١) ج١، ص١٦٨، رقم ٦٨١، **وميزان الاعتدال**، تحقيق علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ج١، ص٣٦٠، رقم ١٣٤٣، **والعبر في خبر من غبر**، تحقيق محمد سعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج١، ص٨٤.

(٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٦٩، رقم ٨٠٢.

(٨) محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ج٥، ص٤٧٧.

(٩) عبد الحي بن أحمد الحنبلي ابن العماد (١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ج١، ص٣٧٦.

(١٠) الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج١٠، ص٢٥٣.

(١١) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٨٥، رقم ١٩٤٠.

(١٢) محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ)، **مشاهير علماء الأنصار**، بعناية م. فلايشهمر، الدمام، مكتبة ابن الجوزي، ص١٦٧.

العزيز بن رفيع وغيرهما، وأخرج له مسلم والحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه، وذكره في الثقات من التابعين. وقال البيهقي بعد في هذا الباب: تميم بن طرفة الطائي كوفي، يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة، من متأخري التابعين[١].

وأمَّا أن تميمًا لم يدرك النبيَّ ﷺ، فهذا ما عليه جمهور العلماء، فهو من تابعي الكوفة، توفي سنة ثلاث أو أربع أو خمس وتسعين[٢].

وروى الشافعي لتميم هذا روايةً في الأم محتجًّا بها، قال رحمه الله تعالى: أخبرنا إبراهيم، قال: حدثني عبد العزيز بن رفيعٍ، عن تميم بن طرفة، عن عديٍّ بن حاتمٍ، قال: خطب رجلٌ عند رسول الله ﷺ، فقال: ومن يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال النبي ﷺ: اسكت فبئس الخطيب أنت، ثمَّ قال النبي ﷺ: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، ولا تقل ومن يعصهما.

قال الشافعي: فبهذا نقول...[٣]، ممّا يَشي برجوع الشافعي عن جهالته لتميم، والله أعلم.

فهو كسابقه صار معروفًا للشافعي، وروى له محتجًا به.

(٣) الحارث بن الأزمع. أو الأعور.

فبعدما روى الشافعي في كتاب الأم حديث القسامة، عن سفيان بن عيينة، عن منصور، عن الشعبي، أنَّ عمر رضي الله عنه كتبَ في قتيل وُجِد ... الحديث.

---

(١) علي بن عثمان ابن التركماني (٧٤٥هـ)، **الجوهر النقي في الرد على البيهقي** مع السنن الكبرى للبيهقي، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٤٣٣هـ، (ط١)، ج١٠، ص٢٦٠.

(٢) الكتب السابقة التي ترجمت لتميم.

(٣) الشافعي، **الأم**، ج٢، ص٤١٥.

والحديث أخرجه مسلم بن الحجاج النيسابوري في **صحيحه**، رقم (٤٨/ ٨٧٠).

وخلال مناقشته للمسألة، ورد قوله: ليس بثابت، إنَّما رواه الشعبي عن الحارث الأعور، والحارث الأعور **مجهول**(١).

والعبارة بنصّها عن الشافعي جاءت في ثلاثة من مصنفات البيهقي(٢).

ونقلها ابن المُلَقِّنِ عن البيهقي في كتابه البدر المنير، ثُمَّ قال: عجيب، هو معروف، لكنه ممّا اختلف فيه(٣).

وأمَّا ابن حجر ففي تلخيصه للبدر المنير نقل عبارة الشافعي: ليس بثابت، إنما رواه الشعبي عن الحارث الأعور. ثُمَّ حذف بقية العبارة، وهي قوله: الحارث الأعور مجهول(٤).

وحديث القسامة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري، عن مجالد بن سعيد وسليمان الشيباني، عن الشعبي: أنَّ قتيلاً وُجِدَ، ... فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا ... الحديث.

ثم قال: قال الثوري وأخبرني منصور عن الحكم عن الحارث بن الأزمع أنه قال: يا أمير المؤمنين، لا أيماننا دفعت عن أموالنا، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا. فقال عمر: كذلك الحقّ.

ثم روى عن ابن جريج، عن منصور، عن الشعبي نحو هذا، إلا أنه قال:

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٨، رقم ٣٢.

(٢) البيهقي، **مناقب الشافعي**، ج١، ص٥٤١. **والسنن الكبرى**، ج٨، ص١٢٤. **ومعرفة السنن والآثار**، ج١٢، ص١٦.

(٣) عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون، الرياض، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، (ط١)، ج٨، ص٥١٦.

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تعليق حسن عباس قطب، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ، (ط١)، ج٤، ص٧٥.
ويظهر لي أنَّ ابن حجر تعمد في عدم تكملة عبارة الشافعي، حتى لا يرد عليه كما فعل شيخه ابن الملقن، لاتفاق العلماء على شهرة الحارث الأعور هذا، لا كما قال الشافعي. والله أعلم.

أدخلهم الحطيمَ (يعني بجوار الكعبة) ثم أخرجهم رجلاً رجلاً فاستحلفهم[١].

وناقش ابن التركماني ما ذكره البيهقي في السنن الكبرى عن الشافعي من ناحية كون الأثر من رواية الحارث الأعور، وأنَّه مجهول، فقال ابن التركماني: لم يذكر أحد فيما علمنا أن الشعبي رواه عن الحارث الأعور غير الشافعي، ولم يذكر سنده في ذلك.

وقد رواه الطحاوي بسنده عن الشعبي عن الحارث الوادعي هو ابن الأزمع، وسيأتي أن مجالدًا رواه عن الشعبي كذلك، ورواية أبي إسحاق لهذا الأثر عن الحارث هذا عن عمر أمارة على أنه الواسطة لا الحارث الأعور كما زعم الشافعي.

ورواه أيضاً عبد الرزاق، عن الثوري، عن منصور، عن الحكم، عن الحارث بن الأزمع.

والحارث هذا ذكره أبو عمر وغيره في الصحابة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

---

(١) عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ، (ط١)، ج١٠، ص٣٥، رقم ١٨٢٦٦، ١٨٢٦٧.

ورواه أحمد بن محمد الطحاوي في **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج١١، ص ٥١٢. من طريق أبي حريز عبد الله بن الحسين، عن الشعبي، عن الحارث بن الوادي وهو ابن الأزمع.

ورواه أيضًا، ج١١، ص٥٢٦ من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث بن الأزمع.

ورواه عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ)، **المصنف**، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة، ودمشق، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٢٧هـ، (ط١)، ج١٤، ص ٢٦٩، رقم ٢٨٣٩٠، ج١٤، ص٢٧٧، رقم ٢٨٤٣١. من طريق إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن ابن الأزمع.

وقال البيهقي في **السنن الكبرى**، ج١٨، رقم ١٢٤: وَرُوِيَ عن مُطَرِّفٍ عن أبي إسحاق، عن الحارث بن الأزمع عن عمر. وأبو إسحاق لم يسمعه من الحارث بن الأزمع. ثم نقل سؤال شعبة لأبي إسحاق: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: حدثني مُجَالِدٌ عن الشعبِي عن الحارث بن الأَزمع.

قال البيهقي: فعادت رواية أبي إسحاق إلى حديث مُجالِدٍ ... ومُجالِدٌ غيرُ مُحْتَجٍّ بِهِ، فالله أعلم.

ثم إن الحارث الأعور وإن تكلموا فيه فليس بمجهول كما زعم الشافعي، بل هو معروف روى عنه الضحاك والشعبي والسبيعي وغيرهم[١].

والسؤال: هل المجهول عند الشافعي هو الأعور أو ابن الأزمع؟

والأرجح عندي، والله أعلم، أنَّه ابن الأزمع كما في رواية عبد الرزاق، وأظنُّ أنَّ الناسخَ لكتاب الأم وقعَ في خطأٍ فجعله الأعور، ولم يتنبه له البيهقي، فأثبته كما وجده في المخطوط من الأم، وتبعه في الوهم ابن الملقن حين تعجب من جهالة الشافعي للأعور.

ويرجحه طرق الحديث فلم يُذكر في واحد منها الأعور، وكذا كلام ابن التركماني المتقدم، وأيضًا الترجمة للرجلين، فالأزمع قليل الحديث، ويراه بعضهم صحابيًا، ويراه آخرون من ثقات التابعين. أمَّا الأعور فهو من المشهورين جدًّا، المكثرين من الرواية، ولا أعتقد أنَّه يخفى على الإمام الشافعي، فيقول إنَّه مجهول.

وهذه ترجمة الرجلين:

الأول: الحارث بن عبد الله الأعور الهَمْدَاني الخَارِفي، أبو زهير الكوفي، مات في خلافة الزبير، وروايته في السنن الأربعة.

والحارث بالتأكيد ليس مجهولاً، بل هو معروف عند عامّة النقاد، وأكثرهم على تضعيفه وتوهين أمره، وكذَّبه بعضهم، ورأى بعضهم أن التكذيب يعود إلى رأيه لا روايته.

بل ربما يوثقه بعضهم، ومنهم أحمد بن صالح المصري، فيخالف في ذلك أكثر النقاد[٢].

---

(١) ابن التركماني، **الجوهر النقي**، ج٨، ص١٢٠.

(٢) عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، (٣٨٥هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ (ط١)، ص١٠٨، رقم ٢٦٩.

واختلف قول ابن معين فيه، فضعَّفه مرَّة[١]، وقال أخرى: ليس به بأس[٢]، وقيل له يحتج بحديثه؟ فقال: ما زال المحدثون يقبلون حديثه[٣].

وفي تاريخ الدارمي، قال ابن معين: ثقة، فاعترض عليه الدارمي وتعقبه، فقال: لا يتابع عليه[٤].

وقال النسائي: ليس به بأس[٥]، وفي موضع آخر: ليس بالقوي[٦].

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا يحتج بحديثه. زاد أبو حاتم: ليس بالقوي[٧].

وضعفه ابن سعد في روايته، وقال: كان له رأي سوء[٨].

وأشار الترمذي إلى ضعفه في مواضع متعددة من كتابه الجامع[٩].

وقال الدارقطني: إذا انفرد لم يثبت حديثه، وهو ضعيف الحديث[١٠].

وقال الذهبي في الكاشف: شيعي لين[١١].

---

(١) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، رقم ٢٤٦.

(٢) يحيى بن معين (٢٣٣هـ)، **التاريخ، رواية الدوري**، تحقيق د. أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، (ط١)، ج٢، ص٩٣.

(٣) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**، ج٣، ص٢٩٩.

(٤) **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) عن يحيى بن معين (٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم**، تحقيق أحمد محمد سيف، دمشق وبيروت، دار المأمون، ص٩٠، رقم ٢٣٣.

(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، رقم ٢٤٩.

(٦) أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ص٧٦، رقم ١١٦.

(٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٧٩.

(٨) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج٨، ص٢٨٨.

(٩) الترمذي، **السنن**، ج١، ص٧٣، رقم ٢٨٢، ج٣، ص١٦٨، رقم ٨١٢، ج٤، ص٤١٦، رقم ٢٠٩٥.

(١٠) علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ، (ط١)، ج٤، ص٢١. وذكره في **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، (ط١)، ص١٧٥، رقم ١٥٣.

(١١) الذهبي، **الكاشف**، ج١، ص١٩٥، رقم ٨٦٨.

وقال في الميزان: من كبار علماء التابعين على ضعف فيه، وحديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال احتج به وقَوّى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته، وأما في الحديث النبوي فلا، وكان من أوعية العلم(١).

وتعقبه ابنُ حجر في التهذيب، فقال: لم يحتج به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثًا واحدًا مقرونًا بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ما له عنده(٢).

وقد كذَّبه الشعبي(٣)، وابن المديني(٤)، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن عياش، وقال جرير بن عبد الحميد الضبي: كان زيفًا(٥).

وتركه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي(٦).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ(٧).

وقال ابن حبان: كان غاليًا في التشيع، واهيًا في الحديث(٨).

وقال ابن حجر: كذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض،

---

(١) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج١، ص٤٣٥.

(٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٢، ص١٣٥.

(٣) انظر: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، **مقدمة الصحيح**، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ، ص٢٦.

(٤) إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ)، **أحوال الرجال**، تحقيق د. عبد العليم البستوي، الرياض، دار الطحاوي، ١٤١١هـ، (ط١)، ص٤٢.

(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، ص٢٤٦.

(٦) **نفسه**، ج٥، ص٢٤٦.

(٧) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٢، ص١٥٦.

(٨) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٢٢٢.

وفي حديثه ضعف[١].

وخلاصة القول فيه أنّه ضعيف يعتبر به، والله أعلم، وشيوخه كما في تهذيب الكمال أربعة، وتلاميذه عشرة.

وأمَّا الشافعي رحمه الله، فإنْ قَصَدَه، وهذا مستبعد، فهو يخالف مجموع النقاد فيه.

الثاني: الحارث بن الأزمع بن أبي بثينة بن عبد الله الوادعي الهمداني.

ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان هو وأخوه شدَّاد بن الأزمع شريفين بالكوفة، وسمع الحارث بن الأزمع من عمرو وعبد الله. يعني ابن مسعود وعمرو بن العاصِ. وكان قليل الحديث، وتوفي بالكوفة في آخر خلافة معاوية بن أبي سفيان، والنعمان بن بشير يومئذ على الكوفة[٢].

وكذا قال أحمد[٣] وخليفة[٤] إنَّه أخو شدَّاد. ووافقهما ابن حبان في الثقات في ترجمة شدَّاد، فقال: هو أخو الحارث بن الأزمع[٥]، وترجم له في ثقات التابعين، وذكر شيوخه الثلاثة، وقال: روى عنه الشعبي[٦]، وذكره كذلك في مشاهير علماء الأمصار[٧].

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٨٦، رقم ١٠٢٩.
وفي التهذيبين والإكمال أقوال أخرى في توثيقه أو تضعيفه.

(٢) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ح٨، ص٢٣٩. وانظر ترجمة شداد، ج٨، ص٣١٥.

(٣) محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، مؤسسة الكتب الثقافية، في ترجمتي الحارث، ج٢، ص٢٦٤، وشداد، ج٤، ص٢٢٦.

(٤) خليفة بن خياط، **الطبقات**، ص١٤٩.

(٥) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٣٥٨.

(٦) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص١٢٦.

(٧) ابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار**، ص١٠٨، رقم ٧٨٣.

أما البخاري فبعدما نقل كلام أحمد أنَّه أخو شداد، قال: لم يصح عندي هذا القول[١].

وزاد أبو حاتم في تلاميذه أبا إسحاق السبيعي، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً[٢].

وعدَّه ابن عبد البر في الصحابة[٣]. وقال ابن الأثير: مذكور في الصحابة[٤].

وتحت عنوان فيمن أدرك النبي ﷺ ولم يرَه، نقل ابن حجر عن أبي موسى المديني في الذيل على الاستيعاب، قوله: ذكره ابن شاهين وعبدان في الصحابة، لكن قال ابن شاهين: هو تابعي أدرك الجاهلية. ثم قال ابن حجر: وذكره البخاري وابن أبي حاتم ومسلم وابن حبان وخليفة بن خياط في التابعين[٥].

وقال العجلي: من أصحاب عبد الله بن مسعود، ثقة[٦].

وهكذا نرى أنَّه قليل الشيوخ والتلاميذ، قليل الرواية، مختلف في صحبته، والأرجح أنَّه تابعي، ومع ذلك لم يقل أحد إنَّه مجهول كما قال الشافعي.

ولعله يقصد بجهالة من يقصده هي الحال لا جهالة العين، فمناقشة ابن الملقن وابن التركماني له في عبارته تشي بذلك.

---

(١) الموضعان المتقدمان من التاريخ الكبير.

(٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٦٩.

(٣) يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، الأردن، دار الأعلام، ١٤٢٣هـ، (ط١)، ص١٤٣.

(٤) علي بن محمد بن الأثير الجزري (٦٣٠هـ)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ج١، ص٥٨٦.

(٥) ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج٢، ص٥٣.

(٦) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص١٠٢، رقم ٢٢٩.

(٤) خالد بن أبي كريمة الأصبهاني.

أبو عبد الرحمن الإسكاف، نزيل الكوفة.

ففي كتابه الرسالة، بعد ما أورد الشافعي حديث: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته، وما خالفه فلم أقله»، قال للمخالف: هذه رواية منقطعة **عن رجل مجهول**، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء[(١)].

وأورد البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار ما أورده الشافعي في الرسالة، ونقل كلامه، ثم روى الحديث بإسناده إلى الشافعي، قال: قال أبو يوسف: حدثنا خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر، عن رسول الله ﷺ أنه دعا اليهود، فسألهم، فحدثوه حتى كذبوا على عيسى عليه السلام، فصعد النبيُّ ﷺ المنبر فخطب الناس، فقال: إن الحديث سيفشو عني، فما أتاكم عني يوافق القرآن فهو عني، وما أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني.

ثم قال البيهقي: وكأنه أراد بالمجهول حديث خالد بن أبي كريمة، ولم يعرف من حاله ما يثبت به خبره[(٢)].

ونقل ابن مفلح الكلام السابق بحذف لفظة (حديث) في كلام البيهقي الأخير، وعزاه إلى كتاب المدخل إلى السنن الكبرى[(٣)].

وكذا فهم السيوطي، حين قال: قال البيهقي: خالد مجهول، وأبو جعفر ليس بصحابي فالحديث منقطع[(٤)].

---

(١) الشافعي، **الرسالة**، ص٢٢٤، رقم ٦١٩.

(٢) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١، ص١١٧.

(٣) عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ)، **الآداب الشرعية**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، (ط٣)، ج٢، ص٢٩٣.

(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، ص١٤.

ومن قبله ابن حجر حين قال في ترجمة ابن أبي كريمة: وقال البيهقي: أشار الشافعي إلى أنه لا يعرف من حاله ما يثبت خبره[١].

ولم أجد كلام البيهقي في المطبوع من كتاب المدخل، فالمطبوع فيه نقص كما ذكر ذلك محقق الكتاب في المقدمة.

أقول: فإن جاءت في المدخل كما ذكر ابن مفلح، فهذا الفهم من البيهقي وتبعه عليه كلٌّ من ابن مفلح وابن حجر والسيوطي، فيترجح لدي خلافه، وهو أنَّه أراد بالمجهول الواسطة بين أبي جعفر، وهو عندي عبد الله بن المسور المدائني، ورسول الله ﷺ، وليس المراد ابن أبي كريمة.

ويُرَجِّحُ ما ذَهَبْتُ إليه:

أولاً: عبارة الشافعي، حيث قال: هذه رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء.

ثانيًا: العبارة السابقة للبيهقي في كتابه المعرفة، وجاء فيها: وكأنه أراد بالمجهول حديث خالد بن أبي كريمة، أي الحديث الذي جاء من طريق ابن أبي كريمة.

ثالثًا: ثم إنَّ ابن أبي كريمة معروف عند النقاد، ومن المستبعد أن يجهله الشافعي، فقد وثقه أحمد[٢]، وابن معين[٣]، وابن

---

(١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص١٠٤.

(٢) أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله**، تحقيق د. طلعت قوج ود.إسماعيل اوغلي، تركيا، المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٩٨٧م، ج١، ص١٥٧، رقم ٨٠٢. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ٣٤٩.

(٣) ابن معين، **التاريخ، رواية الدوري**، ج٢، رقم ١٤٥. ونقله الخطيب في **تاريخ بغداد**، ج٩، ص٢٢٧، وابن شاهين في **تاريخ أسماء الثقات**، ص١١٥، رقم ٣٠٠، ونقله ابن حجر في **تهذيب التهذيب**، ج٣، ص١٠٤، على الصواب.
وجاء في **تاريخ بغداد** أيضًا: عن ابن الغلابي، قال: قال أبو زكريا: يحيى بن معين وخالد بن أبي كريمة ثبت.

المديني[١]، وأبو داود[٢].

وأورده ابن شاهين[٣]، وابن حبان[٤] في ثقاتيهما، وقال ابن حبان: يخطئ.

وقال النسائي[٥]، والعجلي[٦]، ويعقوب بن سفيان[٧]: لا بأس به.

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي[٨]. وقال الطبري: لا يحتج به في الدين[٩].

ووثقه البوصيري، وصحّح إسناده[١٠]، والذهبي في المغني في الضعفاء[١١]، وقال في الكاشف: صدوق[١٢]، وقال ابن حجر: صدوق، يخطئ ويرسل[١٣].

فهو معروف كما رأينا، وليس مجهولاً، وحديثه ينبغي أن يكون صحيحًا

وأما ما جاء في **تهذيب الكمال**، ج٨، ص١٥٧ من تضعيف ابن معين له، فإنما هو خطأ محض.
وما جاء في **المغني في الضعفاء**، لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق حازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١)، ص٣٠٩، رقم ١٨٧٣: ضعفه ابن معين، فإنما هي متابعة للمزي. والله أعلم.

(١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، ج٩، ص٢٢٧.
(٢) **سؤالات الآجري أبا داود**، ج٢، ص٢٩١، رقم ١٨٨٨.
(٣) ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ص١١٥، رقم ٣٠٠.
(٤) ابن حبان، **الثقات**، ج٦، ص٢٦٢، رقم ٧٦٤٧.
(٥) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٨، ص١٥٧.
(٦) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص١٤١، رقم ٣٦٨.
(٧) المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، ج٣، ص١٩٠.
(٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٣، ص٣٤٩.
(٩) محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، **تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس**، بعناية محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ج١، ص٥٧١.
(١٠) أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ)، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق موسى علي وعزت عطية، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ج٢، ص٣٢٤، رقم ٩٢٢.
(١١) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج١، ص٣٠٩، رقم ١٨٧٣.
(١٢) الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ج١، ص٢٧٣، رقم ١٣٦٠.
(١٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص١٣٠، رقم ١٦٧٠.

كما قال البوصيري، إلا ما ثبت أنه أخطأ فيه أو خالف، والله أعلم.

وإنما أدرجته هنا ضمن الرواة لما تقدم من فهم بعض العلماء أنَّه المراد بالمجهول عند الشافعي.

(٥) سُلَيم بن عبدٍ السَّلولي الكناني.

ففي أبواب صلاة الخوف في كتاب معرفة السنن والآثار، يروي البيهقي حديث ابن عمر في صلاة الخوف، والذي أخرجه مسلم[١]. وفي دراسة للمسألة، وإيراد الصلاة بطرق أخرى يشير البيهقي إلى حديث حذيفة من طريق محمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن سليم بن عبد، عن حذيفة[٢] بحيث يشبه أن يكون كرواية ابن عمر.

ثم يقول: وأجاب الشافعي عنه في القديم بأن قال: محمد بن جابر كان ليس بالحافظ، وسليم بن عبد[٣] عند أهل العلم. ممّن سألت عنه. **مجهول**[٤].

ونقلها ابن حجر عنه: سألت عنه أهل العلم بالحديث، فقيل لي: **إنَّه مجهول**[٥].

وجاء في المحلى لابن حزم: رواية سُلَيم بن صُلَيع السلولي، وهو مجهول عن حذيفة أنَّه قال لسعيد. يعني ابن العاص .: مُرْ طائفة من أصحابك فيصلون

---

(١) والحديث في **صحيح مسلم** رقم (٣٠٥-٣٠٦/ ٨٣٩).

(٢) والحديث في **مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل** (٢٤١هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، (ط١)، ج٥، ص٤٠٦، **وصحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ، (ط١)، (رقم ١٣٦٥)، **والسنن الكبرى**، للبيهقي، ج٣، ص٢٥٢. من طريق عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق.

(٣) في الموضعين «عبيد» تصحيف.

(٤) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج٥، ص٢٢.

(٥) ابن حجر، **لسان الميزان**، ج٤، ص١٨٤، رقم ٣٦٦٣.

معك، وطائفة خلفكم فتصلي بهم ركعتين وأربع سجدات[١].

قال العراقي في ذيل ميزان الاعتدال: هكذا في نسختي من المحلى (يعني ابن صليع) والمعروف سليم بن عبد السلولي الكناني الكوفي روى عن حذيفة، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، كذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: سمعت أبي يقول ذلك، وهكذا ذكره البخاري في التاريخ الكبير: سليم بن عبد السلولي الكوفي، روى عنه أبو إسحاق، وكذا ذكره البيهقي في سننه .... وذكر روايته، ثم نقل قول ابن حبان فيه[٢].

وسليم، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[٣]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٤]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان قد شهد غزوة طبرستان[٦].

ونقل الحسيني في التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة توثيق ابن حبان والعجلي له[٧]، وعنه ابن حجر في تعجيل المنفعة، وقال: روى عن حذيفة،

---

(١) علي بن أحمد بن حزم (٤٥٦هـ)، **المحلى**، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٩هـ، ج٥، ص٣٧.

(٢) عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ)، **ذيل ميزان الاعتدال**، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبيِّ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، (ط١)، ص٢٧٤ رقم ٤٣٨.

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٤، ص١٢٦.

(٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٢١٢.

(٥) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص١٩٩، رقم ٦٠١.

(٦) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٣٣٠.

وطبرستان بلد عظيم من بلاد خراسان كثير الحصون منيع بالأدوية، وأهله أشراف العجم وأبناء ملوكهم، وافتتحت سنة ١٤٢هـ. محمد بن عبد المنعم الحميري (٧٢٧هـ)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، (ط٢)، ص٣٨٣، كي لسترنج، **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس، كوركيس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، ص٤٠٩.

(٧) محمد بن علي العلوي الحسيني (٧٦٥هـ)، **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة**، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، (ط١)، ج١، ص٦٣٧.

وروى عنه أبو إسحاق فقط [١].

وقد وجدت له رواية، قال فيها: سمعت ابن عباس[٢]، لتخرجه من الوحدان.

أقول: ومع أنَّ أحدًا لم يجرحه، ثم إيراد ابن حبان له في الثقات، وقد تقدمت الإشارة إلى قيمة ذلك، وكذا توثيق العجلي له، وهو من المتساهلين، فلا يرفعه ذلك إلى القول بتوثيقه، وتبقى حاله مجهولة كما هو عند من سألهم عنه الشافعي.

أو قل يبقى في دائرة المسكوت عنهم حتى يتبين أمره. والله أعلم.

(٦) عبد الله بن مَوْهَب الشامي، أبو خالد، قاضي فلسطين.

ففي الأم يُضَعِّف الشافعي حديثَ عبد الله بن موهب لجهالته عنده.

فعن حديث تميم الداري، قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن الرجل يسلم على يدي الرجل، فقال: هو أولى الناس بمَحياه ومماته[٣]، يقول الشافعي: إنما يرويه عبد العزيز بن عمر، عن ابن موهب، عن تميم الداري، وابن موهب **ليس**

---

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ، (ط١)، ج١، ص٦٠٧. وانظر: ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص٣٣٠.

(٢) أخرجه محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، في **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ج٨، ص٥٦ رقم ٨٧٥٤، ص٥٩ رقم ٨٧٦٨، من طريق إسرائيل بن يونس، والبيهقي، **السنن الكبرى**، ج٦، ص٢٢٤، من طريق زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن أبي إسحاق، عن سليم بن عبد، أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما، يقول: الْكَلاَلَةُ الَّذِي لاَ يَدَعُ وَلَدًا وَلاَ وَالِدًا.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في **المسند**، ج٤، ص١٠٣، والترمذي في **السنن** (رقم ٢١١٢)، وأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، في **السنن الكبرى**، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، (رقم ٦٤١٣)، وغيرهم. من طريق وكيع بن الجراح وغيره، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب، عن تميم الداري.

بالمعروف عندنا، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قِبَل **أنَّه مجهول**، ولا نعلمه متصلاً[١].

ويؤكد تضعيفَ الحديث في موضع آخر من الأم لجهالة ابن موهب، فيقول: لأنَّه عن رجل مجهول ومنقطع، ولا نثبت حديث المجهولين ولا المنقطع[٢].

ووافقه في جهالته ابن معين، فحين سئل عن حديث تميم من طريقه، وقيل له: من عبد الله بن موهب؟ قال: لا أعرفه[٣].

وتابعهما ابن القطان الفاسي، فقال في كتابه بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: وعلته الجهل بحال عبد الله بن موهب، فإنَّه لا تعرف حاله وإن كان قاضي فلسطين، ولم يعرفه ابن معين. واختلفوا فيه على عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، فذكره الترمذي من رواية أبي أسامة وابن نمير ووكيع عنه، عن عبد الله بن موهب، عن تميم الداري. ورواه يحيى بن حمزة عنه، فأدخل بينهما قبيصة بن ذؤيب، وهو الأصوب. وعبد العزيز هذا، ليس به بأس، والحديث من أجل عبد الله بن موهب هذا لا يصح[٤].

ولكن الذهبي يقول في كتابه الردّ على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام: ذَا قد روى عَنهُ الزُّهْرِيّ والكبار، ولَكِن عِلّة الحديث أَنه مرَّة أرْسلهُ عن تَمِيم فأسقط قبيصة، ومرَّة قال: عن قبيصَة أَن تميمًا قال لرسول الله ﷺ[٥].

فهي عندهم جهالة الحال، لا جهالة العين، ومع ذلك فالصواب أن حاله

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٥، ص١٦٤.
(٢) **نفسه**، ج٥، ص٢٧٩.
(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٥، ص١٧٤.
(٤) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، ج٣، ص٥٤٦.
(٥) محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ)، **الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام**، تحقيق خالد المصري، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٢٦هـ، (ط١)، ص٤٥.

معروفة عند غيرهم، فوثقه يعقوب بن سفيان[١]، والعجلي[٢]، وابن حجر[٣]، وقال الذهبي: صدوق[٤].

أمّا اختلافهم في صحة الحديث أو ضعفه، فلاختلافهم في سماع ابن موهب من تميم الداري من عدمه، حيث أُدخِل في بعض طرقه قَبيصة بن ذؤيب بين ابن موهب وتميم.

وكان ابن حجر بعد القول بتوثيقه، قال: لكنه لم يسمع من تميم[٥].

(٧) عبد الله بن نُجَيّ بن سلمة الحضرمي الكوفي، أبو لقمان.

فتحت عنوان شهادة النساء لا رجل معهن، روى البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار بسنده أنَّ الشافعي في مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن الشيباني عند هارون الرشيد، ... وفيه أن عليّاً رضي الله عنه أجاز شهادة القابلة وحدها. قال الشافعي: أرأيت أنت بأيّ شيء قضيت بشهادة القابلة وحدها حتى ورثت من خليفةٍ ملك الدنيا ومالاً عظيماً؟ قال: فعليّ بن أبي طالب. قلت: فعلي إنما رواه عنه **رجل مجهول، يقال له: عبد الله بن نُجَي**[٦].

---

(١) الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ج٢، ص٢٥٤.

(٢) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٢٨١، رقم ٨٩٥.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٨، رقم ٣٦٥٠.

(٤) الذهبي، **الكاشف**، ج٢، ص١٣٥.

(٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٨، رقم ٣٦٥٠.
وراجع في القول بعدم سماعه من تميم: الفسوي، **المعرفة والتاريخ**، ج٢، ص٢٥٤، والمزي، **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٣٢٧، ج١٦، ص١٩١، وأحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ)، **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، بتحقيقي بالمشاركة، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٢٠هـ، (ط١)، ص٢٦٨، ص٥٢٧.

(٦) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٤، ص٢٦١.
انظر: البيهقي أيضًا، **مناقب الشافعي**، ج١، ص١١٨، والخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٥٦٩.
والأثر عن علي أورده الشافعي في الأم بدون إسناد، ج٧، ص٦١٤.
وأخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف**، ج١٠، ص٦٥٤، رقم ٢١١٠٥، وعبد الرزاق في **المصنف**، ج٧، ص٤٨٥، رقم ١٣٩٨٦، وعلي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، **السنن**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون،

وابن نجي، ليس مجهولاً، بل وثقه النسائي[١]، والعجلي[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]. وقال الحاكم بإثر حديث في المستدرك: من ثقات التابعين[٤].

وقال البخاري[٥]، وابن عدي[٦]: فيه نظر. وقال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث[٧].

وقال ابن حجر: صدوق، من الثالثة[٨]. وقال السخاوي: تابعي مشهور[٩].

(٨) قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي.

وبعدما روى الشافعي بسنده حديث بُسْرة بنت صفوان المشهور في الوضوء من مسِّ الذكر[١٠]، قال: وخالفنا بعض الناس، فقال: لا يتوضأ من مسِّ

بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، ج٥، ص٤١٧، رقم ٤٥٥٨، والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج١٠، ص١٥١. من طرق عن جابر الجُعْفي، عن عبد الله بن نجي، عن علي.

(١) المزي، **تهذيب الكمال**، ج١٦، ص٢٢٠.

(٢) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٢٨٢ رقم ٨٩٩.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٣٠، رقم ٣٦٩٥.

(٤) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، بيروت، دار المعرفة، ج١، ص١٧١.

(٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٥، ص٢١٤.

(٦) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٤، ص٢٣٤.

(٧) الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ج٣، ص٢٥٨.

(٨) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٢٦٩ رقم ٣٦٦٤.

(٩) السخاوي، **فتح المغيث**، ج٣، ص٢٢٢.

(١٠) ولفظه: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ.

والحديث أخرجه: سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، **السنن**، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، رقم (١٨١)، وأحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، **المجتبى**، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، رقم (١٦٣)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، **الموطأ**، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، رقم (٨٥)، وأحمد في **المسند**، ج٦، ص٤٠٦، وغيرهم من طريق عبد الله بن أبي بكر ابن حزم، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن بسرة به.

الذكر، واحتج بحديث رواه عن النبيِّ ﷺ يوافق قوله[1]، فكانت حجتنا عليه أنَّ

وأخرجه الترمذي في **الجامع**، رقم (٨٢)، وأحمد في **المسند**، ج٦، ص٤٠٦، ومحمد بن حبان البستي التميمي (٣٥٤هـ)، **الصحيح**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، (ط٢)، رقم (١١١١)، وغيرهم من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة.

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وصححه أيضًا: يحيى بن معين، وابن عبد البر، وابن حزم، والنووي، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والحازمي، وابن حجر، والزيلعي، وغيرهم، وقال الألباني: صحيح، وانظر: يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **الاستذكار**، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، (ط١)، ج١، ص٣١١، ومحمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ)، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة عاطف، ص٨٣، عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ)، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، المجلس العلمي، ١٣٩٣هـ، (ط٢)، ج١، ص٥٤،، والنووي (٦٥٦هـ)، **المجموع**، ج٤، ص٤٣، ومحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ)، **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الفكر، ١٩٧٣م، ج١، ص٢٤٩، ومحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، ج١، ص١٥٠.

(١) يقصد حديث قيس بن طلق بن علي عن أبيه، وفيه: إنَّما هو بضعة منك.

والحديث أخرجه: أبو داود، رقم (١٨٢)، والترمذي، رقم (٨٥)، والنسائي، رقم (١٦٥)، وعبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧هـ)، **المنتقى من السنن المسندة**، مراجعة خليل، بيروت، دار القلم، ١٤٠٧هـ، (ط١)، رقم (٢١)، وابن حبان، **الصحيح**، رقم (١١١٦)، وغيرهم من طريق مُلازِم بن عمر الحنفي، عن عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق، عن أبيه.

وقال الترمذي: وهذا الحديث أحسن شيء روي في الباب.

وأخرجه أبو داود، رقم (١٨٣) ومحمد بن يزيد القزويني «ابن ماجه» (٢٧٥هـ)، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، نشر عيسى الحلبي، رقم (٤٨٣) وأحمد: (٤/ ٢٣) وغيرهم من طرق عن محمد بن جابر، عن قيس به.

وللحديث طرق أخرى.

وقد اختلفت أقوال الأئمة العلماء في تصحيح هذا الحديث وتضعيفه.

فصححه عمرو بن علي الفلاس، وقال: هو عندنا أثبت من حديث بسرة، وروى عن علي بن المديني أنه قال: هو عندنا أحسن من حديث بسرة. ابن حجر، **التلخيص الحبير**، ج١، ص١٢٥.

وقال أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، (ط٢)، ج١، ص٧٦: حديث ملازم صحيح مستقيم الإسناد، غير مضطرب في إسناده ولا في متنه.

وصححه أيضًا ابن حبان والطبراني وابن حزم، انظر: ابن حبان، **الصحيح**، ج٢، ص٢٢٣، وسليمان

حديثه مجهول لا يثبت مثله، وحديثنا معروف[١].

وقال البيهقي: روى الزَّعْفَرَانِيُّ (الحسن بن محمد الصبَّاح الزَّعفراني ٢٦٠هـ) عن الشافعي، أنَّه قال: سَأَلْنَا عَنْ قَيْسٍ، فَلَمْ نَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ بِمَا يَكُونُ لَنَا قَبُول خَبَرِهِ، وقد عارضه من وصفنا ثقته ورجاحته في الحديث وثبته[٢].

وقيس بن طلق، قد وُجِدَ بعد الشافعي من يعرفه، ولكنهم اختلفوا فيه، وأكثرهم على توهينه، مع أن ابن حجر، قال في التقريب: صدوق، من الثالثة[٣].

ففي سؤال عثمان الدارمي عن عبد الله بن نعمان عن قيس بن طلق، قال ابن معين: شيوخ يمامية ثقات[٤]. وقال العجلي: يمامي، تابعي، ثقة[٥]. وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وفي سؤالات أبي داود لأحمد عنه، قال: ما أعلم به بأسًا[٧].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس ممّن تقوم بِهِ الحجة، ووهنّاه[٨].

بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي السلفي، الدار العربية للطباعة، ١٣٩٨هـ، (ط١)، ج٨، ص٤٠٢. وابن حزم، **المحلى**، ج١، ص٢٣٩.
وأما تضعيف الحديث لأجل قيس، فأوردته في ترجمته في أصل البحث.

(١) الشافعي، **الأم**، ج٨، ص٥١٧.

(٢) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١، ص١٣٥. وانظر: المنذري، **مختصر سنن أبي داود**، ج١، ص١٣٤.

(٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٣٩٣، رقم ٥٥٨٠.

(٤) عثمان الدارمي، **التاريخ عن ابن معين**، ص١٤٤ رقم ٤٨٦.

(٥) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٣٩٣، رقم ١٣٩٦.

(٦) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٣١٣، رقم ٥٠٠٤.

(٧) سؤالات **أبي داود السجستاني** (٢٧٥هـ)، **للإمام أحمد بن حنبل** (٢٤١هـ) **في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ، (ط١)، ص٣٥٥، رقم ٥٥١.

(٨) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)، **علل الحديث**، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ، ج١، ص٤٨، رقم ١١١.

وقد تراجع ابن معين عن توثيقه، ونقل الدارقطني عنه قوله: وقد أكثر النَّاس في قيس بن طلقٍ، ولا يُحْتَجُّ بحديثِهِ[١].

وتراجع أحمد كذلك، فقال الخلال عن أحمد: غيره أثبت منه[٢]. ونقل الذهبي في الميزان تضعيف أحمد له[٣].

وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٤].

وقال البيهقي: ليس بالقوي عندهم، غمزه يحيى بن معين بين يدي أحمد بن حنبل، وقال: لا يحتج بحديثه[٥].

وابن القطان الفاسي الذي قال في حديث (إنما هو بضعة منك) ينبغي أن يُقال فيه حسن[٦]، قال في قيس: يُضَعَّف[٧].

ومع كلِّ ما سبق يقول ابن عبد الهادي: لم يأتِ من ضعَّفه بحجة[٨].

فتوهينه لدى النقاد واضح، لكنه معروف عندهم لا كما يرى الشافعي، والله أعلم.

(٩) مُجَمِّع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري، أبو عبد الله.

ففي الحديث الذي رواه مجمع بن يعقوب، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن

---

(١) الدارقطني، **السنن**، ج١، ص٢٧٤، رقم ٥٤٤. وانظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١، ص١٣٥.

(٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٨، ص٣٤٦.

(٣) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج٣، ص٣٩٧، رقم ٧٩٩٣.

(٤) الدارقطني، **السنن**، ج٣، ص١١٧، رقم ٢١٨٨.

(٥) أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **الخلافيات**، تحقيق مشهور حسن سلمان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٧هـ، (ط١)، ج٢، ص٢٨٢.

(٦) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام**، ج٤، ص١٤١.

(٧) **نفسه**، ج٥، ص٨٧.

(٨) محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (٧٤٤هـ)، **شرح علل ابن أبي حاتم**، تعليق مصطفى أبو الغيط وإبراهيم فهمي، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، ص٣٤٧.

يزيد، عن مجمع بن جارية في قسمة خيبر على أهل الحديبية، وفيه: فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهمًا، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة، فيهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهمًا[١]. يقول الشافعي كما نقله عنه البيهقي عقب روايته الحديث: مجمع بن يعقوب شيخ لا يعرف، فأخذنا في ذلك بحديث عبيد الله[٢]، ولم نرَ له خبرًا مثله يعارضه، ولا

(١) أخرج الحديث مطولًا: أبو داود في **السنن** (رقم ٢٧٣٦)، وأحمد في **المسند**، ج٣، ص٤٢٠، والحاكم في **المستدرك**، ج٢، ص١٣١،، والدارقطني في **السنن**، ج٥، ص١٨٥، وغيرهم. من طريق مجمع بن يعقوب به.
وقال الحاكم: هذا حديث كبير صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وسقط من السند في المطبوع من مستدركه: يعقوب والد مجمع، وعبد الرحمن بن يزيد.
وأخرج الحاكم أيضًا الحديث، ج٢، ص٤٥٩ دون الجملة الأخيرة، وسقط من إسناده عبد الرحمن بن يزيد، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، فتعقبه الذهبي، فقال: لم يروِ مسلم لمجمع شيئًا ولا لأبيه، وهما ثقتان.

(٢) وهو في الصحيحين، **البخاري** (رقم ٤٢٢٨)، **ومسلم** (رقم ٥٧/ ١٧٦٢). من طريق عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، واللفظ للبخاري، قال: قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين، وللراجل سهمًا.
قال – يعني عبيد الله بن عمر: فسَّره نافع، فقال: إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم، فإن لم يكن له فرس فله سهم.
وبنحو الجملة الأخيرة في حديث مجمع المتقدم، أخرج الحديث عبد الرزاق في **المصنف**، ج٥، ص١٨٥، رقم ٩٣٢٠، ومحمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، في **تهذيب الآثار**، الجزء المفقود، تحقيق علي رضا بن عبد الله، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٦هـ، (ط١)، ص٥٣٢، رقم ١٠٠٢، والدارقطني في **السنن**، ج٤، ص١٠٦، والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج٦، ص٣٢٥، وغيرهم. من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر، بلفظ: « للفارس سهمين، وللراجل سهم».
قال أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، **السنن الصغرى**، ومعه شرح د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٨، ص٤ عن رواية عبيد الله: وهذا أولى من رواية عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر؛ لفضل حفظ أخيه عبيد الله بن عمر، وثقته، واشتهار عبد الله بسوء الحفظ، وكثرة الخطأ.
ثم نقل قول الشافعي: وكأنه سمع نافعًا، يقول: للفرس سهمين، وللراجل سهمًا، فقال: للفارس سهمين، وللراجل سهمًا. قال: وليس يشك أحد من أهل العلم في تقدمة عبيد الله بن عمر على أخيه في الحفظ.

يجوز ردّ خبر إلا بخبر مثله[١].

فتعقبه ابن التركماني، بقوله: ومجمع بن يعقوب معروف. ثم نقل أسماء تلاميذه عن صاحب الكمال، ونقل توثيق الأئمة له[٢].

ومجمع وثقه ابن سعد، وقال: قليل الحديث[٣].

وقال ابن القطان الفاسي: ثقة[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال ابن معين[٦]، والنسائي[٧]، وأبو حاتم[٨]: ليس به بأس.

ووثقه الذهبي في تلخيص المستدرك[٩]، وقال في الكاشف: وثّق[١٠].

وكان ابن القطان الفاسي أعلَّ هذا حديث مجمع المتقدم بعلة أخرى، وهي جهالة يعقوب بن مجمع لا مجمع بن يعقوب، كما قال الإمام الشافعي، حيث قال في كتابه **بيان الوهم والإيهام**، ج٤، ص٤١٩: وعلة هذا الخبر إنما هي الجهل بحال يعقوب بن مجمع ...، فيعقوب لا تُعرف حاله، ولا يعرف روى عنه غير ابنه.

ويرى عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ)، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، ج٢، ص٨٢٧: أنَّ مجمع معروف لا بأس به، ثم اعتمد على كلام ابن القطان الفاسي في جهالة يعقوب والد مجمع، فقال: فلعلَّ الشافعي أراد أباه يعقوب بن مجمع.

وقد فصَّل البيهقي في مصنفاته وغيرُهُ القول في مسألة سهم الفارس والراجل.

(١) ذكر ذلك البيهقي في **السنن الكبرى**، ج٦، ص٣٢٥، **والسنن الصغرى**، بتحقيق الأعظمي، ج٨، ص٦، **ومعرفة السنن والآثار**، ج٩، ص٢٤٨.

(٢) ابن التركماني، **الجوهر النقي**، ج٦، ص٣٢٥.

(٣) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج٧، ص٥٨٧.

(٤) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، ج٤، ص٤١٩.

(٥) ابن حبان، **الثقات**، ج٧، ص٤٩٨، رقم ١١١٥٦.

(٦) الدارمي، **التاريخ عن ابن معين**، ص٢١٥، رقم ٨٠٦، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢٩٦.

(٧) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٧، ص٢٥١.

(٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٨، ص٢٩٦.

(٩) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، **تلخيص المستدرك للحاكم**، المطبوع مع المستدرك، بيروت، دار المعرفة، ج٢، ص٤٥٩.

(١٠) الذهبي، **الكاشف**، ج٣، ص١٢٢، رقم ٥٣٩٢.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، من الثامنة[١].

وقد ذكر له المزي سبعة من شيوخه، واثني عشر من تلاميذه[٢].

وأما ابن حزم، فقال: مجهول[٣].

ولذا لا يسلَّم للشافعي قوله هذا. كما لا يلتفت إلى قول ابن حزم فيه.

(١٠) مُرَقِّعُ بن صَيْفِي بن رباح بن الربيع التميمي الحنظلي.

فالبيهقي روى بسنده عن مرقع بن صيفي عن جدِّه رباح بن الربيع، قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في غزاة فرأى ناسًا مجتمعين على شيء، فقال: على ما اجتمع هؤلاء؟ فقالوا: على امرأة مقتولة. فقال: ما كانت هذه لتقاتل ... الحديث، ثم قال: وهذا إسناد لا بأس به، إلا أن الشافعي قال: **لست أعرف مرقع**[٤] **هذا.**

ثم قال: قال الشافعي: وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن رجل عن أبيه: أن النبي ﷺ نهى عن قتل العُسَفَاء والوُصَفَاء[٥]. وهذا كالذي ذكرناه قبله من المجهول[٦].

وقال ابن حزم: مجهول[٧]. فتعقبه ابن حجر في التهذيب، بقوله: هذا من إطلاقاته المردودة[٨].

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٥٣، رقم ٦٤٩٠.
(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٢٧، ص٢٥١.
(٣) ابن حزم، **المحلى**، ج٧، ص٣٣٠.
(٤) كذا في الكتاب، والصواب «مرقعًا»، إلا أن تكون على لغة ربيعة. والإمام الشافعي كان حجة في اللغة.
(٥) أي الأجراء والخدم، وقيل: المراد: كبار السن. كذا في كتب اللغة وغريب الحديث.
(٦) البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، ج١٣، ص٢٥٢.
(٧) ابن حزم، **المحلى**، ج٧، ص٢٩٨.
(٨) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١٠، ص٨١.

وقال ابن القطان الفاسي: ومرقع بن صَيْفِي لا تعرف حَاله[١].

وفي دراسة موسعة للحديث شملت تخريجه وأقوال العلماء في رواته، والحُكمَ بحسنه، قال ابن الملقن: ذكر الشَّافعي فيما نقله البيهقيّ عنه حديث المرقع هذا، ثمَّ ضعّفه بأن مرقعًا ليس بالمعروف. وكذا قال ابن القطَّان أيضاً في «علله»: إنّه لا يعرف حاله، وسبقه إلى ذلك ابن حزم فإنَّه رده به في «محلاه» مدّعيًا جهالته، ولك أن تقول قد روى عنه جماعة، وسمع ابن عبَّاس ورباحًا، ووثق كما سلف، وخرَّج ابن حبان والحاكم له في «صحيحهما»، وصححا حديثه فهو إذًا معروف الحال[٢].

ومرقع ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، ولم أرَ من جرحه.

وقال ابن حجر في التقريب: صدوق، من الثالثة[٤]. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة[٥].

وقال الألباني: ثقة[٦].

فهو كسابقه، لا يلتفت إلى من جهله ولم يعرف حاله.

(١١) هانئ بن هانئ.

روى حرملة عن الشافعي، قوله: هانئ بن هانئ **لا يُعْرَف، وأهل العلم**

---

(١) ابن القطان الفاسي، **بيان الوهم والإيهام**، ج٥، ص٨٠.

(٢) ابن الملقن، **البدر المنير**، ج٩، ص٨٣.
ويقصد ابن الملقن بقوله (وقد وثق كما سلف)، أي ما نقله عن كلٍّ من ابن حبان والحاكم من كلام يدلّ على صحة حديثه في الصفحة السابقة لصفحتنا المشار إليها من بدره المنير.
وانظر كلام ابن حبان في **الصحيح**، ج١١، ص١١٢، والحاكم في **المستدرك**، ج٢، ص١٢٢.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٤٦٠، رقم ٥٧١٩.

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٤٥٨، رقم ٦٥٦١.

(٥) الذهبي، **الكاشف**، ج٣، ص١٣١، رقم ٥٤٥٢.

(٦) محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٤)، ج٢، ص٣٢٢، رقم ٧٠١.

بالحديث لا ينسبون[١] حديثه لجهالة حاله[٢].

وكان البيهقي روى بسنده عن أبي إسحاق السبيعي، عن هانئ بن هانئ، قال: جاءت امرأةٌ إلى علي رضي الله عنه حسناء جميلةٌ، فقالت: يا أمير المؤمنين هل لك في امرأةٍ لا أيِّم ولا ذات زوجٍ... الحديث. ثم نقل عن حرملة في سننه عن الشافعي، قوله: هانئ بن هانئ لا يُعرف، وإنَّ هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث ممّا لا يثبتونه لجهالتهم بهانئ بن هانئ[٣].

فتعقبه ابن التركماني بقوله: هانئ معروف، قال النسائي: ليس به بأس، وأخرج له الحاكم في المستدرك وابن حبان في صحيحه، وذكره في الثقات من التابعين، وأخرج الترمذي من روايته قوله عليه السلام في عمار: مرحباً بالطيب، ثم قال: حسن صحيح[٤].

وحديث هانئ بن هانئ عن علي أن عمارًا استأذن على النبي ﷺ فقال: الطيب المطيب ائذن له، رواه الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار، وقال: هذا خبر عندنا صحيح سنده.

ثم قال: وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح لعلل، ذكرها الطبري، ومنها: أن هانئ بن هانئ عندهم مجهول، ولا تثبت الحجة في

---

(١) كذا في **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٢٢، ولعلها «يثبتون». واقتصر ابن عدي في **الكامل لابن عدي**، ج١، ص١١٥ روايته عن بحر بن نصر، قال: أملى علينا الشافعي، قال: هانئ بن هانئ، لا يعرف.

(٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٢٢.

(٣) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج٧، ص٢٢٧.
وانظر كلام الشافعي في: البيهقي أيضًا، **معرفة السنن والآثار**، ج١٠، ص٢٠٢.
والحديث أخرجه أيضًا: عبد الرزاق في **المصنف**، ج٦، ص٢٥٤، وسعيد بن منصور الخراساني (٢٧٧هـ)، **السنن**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، الدار السلفية، ١٣٨٧هـ، رقم ١٣٧٨هـ، رقم (٢٠١٦)، وابن عبد البر في **الاستذكار**، ج٦، ص١٩٣. من طرق عن أبي إسحاق به.

(٤) ابن التركماني، **الجوهر النقي مع السنن الكبرى**، ج٧، ص٢٢٧.

الدين إلا بنقل العدول المعروفين بالعدالة[١].

وقال الجوزجاني: فأما أبو إسحاق فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم، فإذا روى تلك الأشياء ... كان الوقف في ذلك عندي الصواب[٢].

ويترجح لدي أن هانئ بن هانئ من هؤلاء الذين لا يُعْرفون عند الجوزجاني.

وقال ابن المديني: مجهول[٣]. وقال البيهقي: ليس بالمعروف جدًا[٤]. وقال الذهبي: ليس بالمعروف[٥].

وهانئ لم يروِ عن غير عليِّ بن أبي طالب، ولم يروِ عنه غير أبي إسحاق السبيعي[٦].

وفي علم مصطلح الحديث أنَّ الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته عينية، غير أن توثيقه من إمام معتبر ترفعه إلى جهالة الحال، وهو المستور. أي عدل في الظاهر، خفي الباطن (مجهول العدالة باطنًا).

وهانئ هذا، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة[٧]، وقال النسائي: لا بأس به[٨]. وذكره ابن حبان في الثقات[٩]. ووثقه الهيثمي[١٠].

---

(١) الطبري، **تهذيب الآثار، مسند علي**، ج٣، ص١٥٦.
(٢) الجوزجاني، **أحوال الرجال**، ص١٢٤.
(٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج١١، ص٢٢.
(٤) البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١٠، ص٢٢٦.
(٥) الذهبي، **المغني في الضعفاء**، ج١، ص٤٧٤، رقم ٦٧٢٧.
(٦) وانظر: ترجمته في: المزي، **تهذيب الكمال**، ج٣٠، ص١٤٥.
(٧) العجلي، **تاريخ الثقات**، ص٤٥٥، رقم ١٧١٧.
(٨) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٣٠، ص١٤٥.
(٩) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٥٠٩، رقم ٥٩٧٩.
(١٠) علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق عبد الله الدرويش، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج٨، ص١٠٢.

ولعل هذا ما جعل ابنَ حجر يقول فيه: مستور، من الثالثة[١].

وقال ابن سعد: كان يتشيع، وكان منكر الحديث[٢].

وقال الماوردي عن حديث المرأة السابق: تلك الرِّواية ليست ثابتة؛ لأنَّ هانئ بن هانئ ضعيف عند أصحاب الحديث[٣].

وقال ابن عبد البر: ليس هذا الإسناد مع اضطرابه ممّا يحتج به[٤].

وقال الألباني: لا تطمئن النفس لتوثيق من وثقه . يعني هانئ .، لا سيّما وجلّهم متساهلون في التوثيق والتصحيح[٥].

وهكذا نرى من وافق الشافعي في النص على عدم معرفته، مع أن بعضهم وثقه، وبعضهم يراه ضعيفًا.

ولعل خلاصة القول في هانئ: إن مثله لا يتشدد في جهالتهم أو تضعيفهم؛ لأنّه من كبار التابعين، الذين أغلب مروياتهم عن الصحابة.

(١٢، ١٣) جُمْهَان الأسلمي، وأُمُّ بَكرة الأسلمية.

قال الشافعي: أخبرنا مالكٌ، عن هشام بن عروة، عن أَبيه، عن جمهان مولى الأسلميين، عن أمِّ بكرة الأسلميَّة أَنَّها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيدٍ، ثمَّ أتيا عثمان في ذلك، فقال: هي تطليقةٌ إلا أن تكون سمَّيت شيئًا فهو ما سمَّيت.

---

(١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٥٠١، رقم ٧٢٦٤.

(٢) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج٨، ص٣٤٢.

(٣) علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ، (ط١)، ج٩، ص٣٦٩.

(٤) التمهيد يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**، تعليق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، ج١٣، ص٢٢٥.

(٥) الألباني، **إرواء الغليل**، ج٦، ص٣٢٤.

ثم قال: **وَلاَ أَعْرِفُ جُمْهَانَ وَلاَ أُمَّ بَكْرَةَ بِشَيْءٍ يَثْبُتُ بِهِ خَبَرُهُمَا وَلاَ يَرُدُّهُ**(١).

وردَّه الإمام أحمد بعلَّة جهالة جمهان، قال أبو داود: قلت لأحمد: حديث عثمان: أن الخلع تطليقة لا يصح؟ فقال: ما أدري، جُمهان لا أعرفه(٢).

وقال عبد الله بن الإمام أحمد: قال أبي في حديث عثمان: إسناده ما أدري ما هو: جمهان عن أم بكرة! هو كأنه لم يرضَ إسناده(٣).

وقال ابن تيمية: رِوَايَةٌ رَاوِيهَا مجهول، وهي رِوَايَةُ جمهان الأسلمي(٤).

ونقل ابن القيم عن شيخه ابن تيمية، قوله: وكيف يَصِحُّ عن عثمان، وهو لا يرى فيه عِدَّة، وإنما يرى الاستبراء فيه بحيضة؟ فلو كان عنده طلاَقًا، لأوجب

---

(١) الشافعي، **الأم**، ج٦، ص٢٩٥.
والأثر أخرجه البيهقي في مصنفاته، **السنن الكبرى**، ج٧، ص٣١٦، **والصغرى**، نسخة الأعظمي، ج٦، ص٣٠٥، رقم ٢٦٣٦، **ومعرفة السنن والآثار**، ج١١، ص١١. من طريق الشافعي به. ونقل في الأخير قول الشافعي في جمهان وأم بكرة.
وهو في **الموطأ، رواية أبي مصعب الزبيري** (٢٤٢هـ)، تحقيق د. بشار معروف ومحمود خليل، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، (ط٣)، ج١، ص٦٧٢، رقم ١٦١٣، **ورواية محمد بن الحسن الشيباني** (١٨٩هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ج٢، ص٤٩٠.
وأخرجه عبد الرزاق في **المصنف**، ج٦، ص٤٨٣، رقم ١١٧٦٠، وابن أبي شيبة في **المصنف**، ج١٠، ص٣٦، رقم ١٨٧٤٣، ١٨٧٤٤، وأحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، **أحكام القرآن الكريم**، تحقيق د. سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول، ١٤١٦هـ، (ط١)، ج٢، ص٤٥٠، رقم ٢٠٢٦، والدارقطني في **السنن**، ج٤، ص٤٩٨، رقم ٣٨٧٢، وغيرهم من طرق عن هشام به.

(٢) **مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني** (٢٧٥هـ)، تحقيق طارق عوض الله، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ، (ط١)، ص٤٠٧، رقم ١٩١٥.

(٣) **مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله**، ج٣، ص١٠٥٢، رقم١٤٤٤.
وكذلك ذكر ابن المنذر أن الإمام أحمد ضعف حديث عثمان هذا. انظر: البيهقي: **السنن الكبرى**، ج٧، ص٣١٦.

(٤) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ)، **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي وولده، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والإرشاد، ١٣٩٨هـ، ج٣٢، ص٢٩١.

فيه العدّة، وجُمْهَانُ الراوي لهذه القصة عن عثمان لا نعرفه بأكثر من أنه مولى الأسلميين[١].

وجمهان: ذكر له المزي أربعة شيوخ، وثلاثة تلاميذ[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

واعتمادًا على إيراد ابن حبان له في الثقات، قال الزَّبيدي: مُحَدِّث من التابعين[٤].

وذكره البخاري في التاريخ الكبير[٥]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[٦]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قال ابن حجر في التهذيب: ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة[٧].

وقال البخاري: قال لي علي بن عبد الله . يعني ابن المديني .: هو جدي

---

(١) زاد المعاد (١٩٨). محمد بن أبي بكر بن القيم (٧٥١هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، والكويت، ومكتبة المنار الإسلامية، ١٤١٢هـ، (ط٢٦)، ج٥، ص١٩٨.

(٢) المزي، **تهذيب الكمال**، ج٥، ص١٢٢.

(٣) ابن حبان، **الثقات**، ج٤، ص١١٨، رقم ٢٠٨٣.

(٤) محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، المجلس الوطني للثقافة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج٣٤، ص٣٦٤.

(٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٢، ص٢٥٠.

(٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٥٤٦.

(٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٢، ص١٠٠.

وهو في **الطبقات** لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق مشهور بن حسن سلمان، الرياض، دار الهجرة، ١٤١١هـ، (ط١)، ج١، ص٢٥٢، رقم ٩١٤). ولم يسمِّ الإمام مسلم هذه الطبقة بالطبقة الأولى، بل ذكرها بعد ذكر طبقة من يُشبه من قيل فيه إنه ولد في عهد النبي ﷺ في العلو والدرجة.

من قبل أمي، أمي بنت عباس[١] بن جمهان، قال علي: وكان أُراه من السبي[٢].

وقال أبو حاتم: هو جد جدة علي بن المديني، ابنه عباس بن جمهان[٣].

فقال ابن حجر في التقريب: مقبول، من الثالثة[٤]، ولكنه قال في كتابه الدراية في تخريج أحاديث الهداية: مجهول[٥].

وهكذا نرى من يوافق الشافعي في جهالته، أو أنهم سكتوا عنه، ولم يوثقه أحد سوى ابن حبان الذي أورده في ثقاته.

فليس أقل من ابن حجر الذي وصفه بالجهالة في موضع من كتبه، وإن قَصَد جهالة الحال، من أن يجعله في التقريب مستورًا، لا مقبولاً، والله أعلم.

وأم بكرة الأسلمية، لم ترد في غير الحديث السابق، وذكرها ابن سعد في طبقاته تحت عنوان تسمية النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ، وروين عن أزواجه وغيرهن[٦].

(١٤) العالية بنت أيفع بن شراحيل، امرأة أبي إسحاق السبيعي.

فالإمام الشافعي أورد حديثًا احتج به من يرى عدم جواز أن يشتري بأقل من الثمن من باع سلعة من السلع إلى أجل من الآجال وقبضها المشتري.

والحديث هو ما رواه أبو إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت مع امرأة أبي السفر على عائشة، فذكرت لعائشة أنَّ زيد بن أرقم باع شيئًا إلى العطاء، ثم اشتراه بأقل ممّا باعه، فقالت عائشة: أخبري زيد ابن أرقم أنَّ الله قد أبطل جهاده

---

(١) في **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي، ج٣، ص٢٣٧: (عيسى بن جمهان) خطأ.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، ج٢، ص٢٥٠.

(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٥٤٦.

(٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص٨١، رقم ٩٦٥.

(٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تعليق عبد الله يماني، بيروت، دار المعرفة، ج٢، ص٧٥.

(٦) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج١٠، ص٤٤٩.

مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب[١].

ولم يأخذ الشافعي بهذا الحديث؛ لأنه لا يقبل - كما هو معلوم - الحديث عن مجهول، والمجهول عنده هنا هي امرأة أبي إسحاق، يقول رحمه الله لمناظره كما في المناقب للبيهقي: أَثَبَتَ هذا الحديث عن عائشة؟ فقال: أبو إسحاق رواه عن امرأته. قيل: فتعرف امرأته بشيء يثبت به حديثها؟ فما علمته قال شيئًا .... إلى أن قال معترضًا على المخالف: وتَحْتَجَّ بحديث امرأة ليست عندك منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها؟! [٢].

وفي دراسة للمسألة في الأم، قال الشافعي: وجملة هذا أنَّا لا نثبت مثله على عائشة[٣].

وقد أيَّد الشافعي في القول بجهالة امرأة أبي إسحاق وأنه لا يحتجُّ بها بعبارات صريحة كلٌّ من الدارقطني[٤]، وابن عبد البر[٥]، وابن حزم[٦].

وامرأة أبي إسحاق، ترجم لها ابن سعد في الطبقات الكبير، فقال: العالية بنت أيفع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي، دخلت على عائشة، وسألتها،

---

(١) والحديث أخرجه عبد الرزاق في **المصنف**، ج٨، ص١٨٤ رقم ٤٨١٢، ٤٨١٣، وسعيد بن منصور كما في **نصب الراية**، ج٤، ص١٦، والدارقطني في **السنن**، ج٣، ص٤٧٧، والبيهقي في **السنن الكبرى**، ج٥، ص٣٢٠، وغيرهم. من طرق عن أبي إسحاق عن امرأته أنها دخلت على عائشة ... الحديث.
والحديث تعددت طرقه وألفاظه، واختلف فيه على أبي إسحاق، فهو يرويه بواسطة وبغير واسطة، بالطريق السابقة ومرسلاً. وأن السائلة لعائشة هي امرأة أبي إسحاق، أو امرأة أبي السفر. وقد درسه العلماء دراسة موسعة، لا أرى هنا ضرورة التفصيل في ذلك، فالذي يهمنا في دراستنا ما قالوا في أم يونس، العالية امرأة أبي إسحاق، والذي عليها مدار الإسناد.

(٢) البيهقي، **مناقب الشافعي**، ج٢، ص١٤.

(٣) الشافعي، **الأم**، ج٤، ص١٦٠.

(٤) الدارقطني، **السنن**، ج٣، ص٤٧٧.

(٥) ابن عبد البر، **الاستذكار**، ج٦، ص٢٧٢.

(٦) ابن حزم، **المحلى**، ج٩، ص٤٩.

وسمعت منها[١]. وذكرها ابن حبان في الثقات[٢].

وخالف جماعة من المتأخرين، واعترضوا على من قال بجهالة العالية، منهم:

ابن الجوزي، فقد قال في كتابه التحقيق: قالوا: العالية امرأة مجهولة، فلا يقبل خبرها. قلنا: بل هي امرأة جليلة القدر معروفة، ذكرها محمَّد بن سعد في كتاب الطبقات، فقال: العالية بنت أيفع بن شراحيل، امرأة أبي إسحاق السَّبيعيِّ، سمعَتْ من عائشة[٣].

وتبعه ابن عبد الهادي، فقد قال في كتابه تنقيح التحقيق: هذا إسنادٌ جيدٌ، وإن كان الشافعيُّ رحمه الله قال: إنَّا لا نثبت مثله على عائشة. وكذلك قول الدارَقُطْنِي في العالية: مجهولةٌ لا يحتجُّ بها فيه نظرٌ، وقد خالفه غيره[٤].

وكذا ابن التركماني الذي قال في كتابه الجوهر النقي: العالية معروفة روى عنها زوجها وابنها وهما إمامان، وذكرها ابن حبان في الثقات من التابعين[٥].

وابن القيم الذي قال في كتابه تهذيب سنن أبي داود: وأما العالية، فهي امرأة أبي إسحاق السبيعي، وهي من التابعيات، وقد دخلت على عائشة، وروى عنها أبو إسحاق، وهو أعلم بها[٦].

---

(١) ابن سعد، **الطبقات الكبير**، ج١٠، ص٤٥٠.

(٢) ابن حبان، **الثقات**، ج٥، ص٢٨٩.

(٣) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)، **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تحقيق مسعد السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، ج٢، ص١٨٤.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ)، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق سامي جاد الله وعبد العزيز الخبائي، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، (ط١)، ج٤، ص٦٩.

(٥) ابن التركماني، **الجوهر النقي**، ج٥، ص٣٣٠.

(٦) محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، **تهذيب سنن أبي داود**، مطبوع مع معالم السنن للخطابي ومختصر السنن للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار المعرفة.

وفي مناقشةٍ لمن يرى أنها معروفة، أقول:

إنَّ حُكْمَ ابن الجوزي بجلالة قدرها لا يُعدُّ توثيقًا في حقّها، ولعله أخذه من كلام ابن سعد المتقدم، وهذا لا يكفي بالجزم بأنها جليلة القدر معروفة، فليس كل من دخل على عائشة، وسمع منها، وسألها قيل ذلك في حقّه، ولعلّ غايته صلاح دينها، وهذا لا يكفي في الرواية، ولا ينفي جهالة حالها.

وأما ابن عبد الهادي، فلم يذكر من خالف الدارقطني، ولعله متابعًا لابن الجوزي اعتمد ما قاله ابن سعد، أو أنَّ ابن حبان أوردها في الثقات، وهذا عندي لا يخالف من قال بجهالة حالها.

وبمثله يقال في مناقشة كلام ابن التركماني وابن القيم. فكونها من التابعيات، أو أنَّ الراوي عنها ثقة لا يكفي، ويبقى القول قائمًا بأنّه لم يوثقها معتبر، ولا تعرف بالرواية، ولم يروِ عنها إلا زوجها وولدها، ومثل هذا لا ينفي عنها جهالة الحال. والله أعلم.

خاتمة

وبعد الدراسة للرواة، وما تقدَّم من حكم الراوي المجهول عند الشافعي، يترجح لدي أنَّ عباراته تدلّ على أنَّ المجهول عنده غالبًا هو مجهول الحال لا مجهول العين، والله أعلم.

ومن عباراته التي ترجح هذا الفهم، وقد تقدمت، قوله: لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير، أو ألا تَقبل خبر الصادق عن من جهلنا صدقه.

وقوله كذلك: لا يقبل حاله، أو لا يعرف من حاله ما يثبت به خبره، أو لم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره.

ويؤكده أنَّ عبارة ابن القطان الفاسي الذي وافقه في راويين، هي قوله في أحدهما، وهو عبد الله بن موهب: علته الجهل بحال عبد الله بن موهب، فإنَّه لا تعرف حاله.

وقوله في الآخر، وهو مرقع بن صيفي: لا تعرف حاله.

وقد وجدت الشافعيَّ يرجع عن جهالته للراويين؛ الأول: بجالة بن عبدة، والثاني: تميم بن طرفة، ويَعْرفهم، ويُوَثِّق الأول، ويأخذ برواية الثاني.

ووجدت بعضَ النقاد يوافق الشافعيَّ في بعض الرواة مجال الدراسة.

فابن القطان الفاسي يوافقه في السادس عبد الله بن موهب، ومعه ابن معين.

ويوافقه في العاشر مرقع بن صيفي، ومعه ابن حزم.

ويوافقه ابن حزم أيضًا في التاسع، وهو مجمع بن يعقوب.

وأما الراوي الحادي عشر، وهو هانئ بن هانئ، فوافقَ الشافعيَّ في تجهيله ثلاثة، وهم: ابن المديني والبيهقي والذهبي.

والثاني عشر، وهو جمهان الأسلمي، فجهله مع الشافعي أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم وابن حجر في واحد من كتبه.

والرابع عشر، وهي العالية، امرأة أبي إسحاق السبيعي، فوافقه في القول بجهالتها الدارقطني، وابن عبد البر، وابن حزم.

ومع ذلك، فإنَّ مجموع الرواة عند أكثر النقاد هم من المعروفين، ولا يُسَلَّم للشافعي قوله فيهم، ولا يلتفت إلى قول بعض من وافقه كابن حزم وابن القطان الفاسي، والكلام فيهم إنما يدور بين التوثيق والتضعيف، سوى الرابعة عشرة، فترجح لدي جهالة حالها، والحادي عشر والثاني عشر ففيهما نوع جهالة، ولا أزيد فيهما عن مصطلح (مستور).

وكذا أم بكرة الأسلمية، فلم ترد في غير هذا الحديث المتعلق بها.

أمّا الثالث، وهو الحارث، فإن كان الأعور، فلم أجد من يُصرِّح بجهالته، بل كلامهم في ضعفه فقط، وإن كان هو الأزمع، وهو الأرجح عندي، فإنما هي في قلّة الشيوخ والتلاميذ، وقلّة الرواية، ليس أكثر.

والرابع، خالد بن أبي كريمة إن كان هو المراد، وهذا مستبعد عندي كما تقدم، فهو معروف، وحديثه ينبغي أن يكون صحيحًا إلا ما ثبت أنَّه أخطأ فيه.

والخامس، سليم بن عبد وإن وثقه العجلي وابن حبان، ولم يجرحه أحد، فإن سكوت الأئمة أمثال البخاري وأبي حاتم عنه يبقيه في دائرة غير معروف الحال.

والسابع، عبد الله بن نجي، فليس مجهولاً، وإنما كلامهم في توثيقه وتضعيفه.

والثامن، قيس بن طلق، فتوهينه لدى النقاد واضح، لكنه معروف عندهم لا كما يرى الشافعي. والله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر والمراجع

١- **الإحكام في أصول الأحكام**، تقديم د. إحسان عباس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، علي بن أحمد ابن حزم.

٢- **أحوال الرجال**، تحقيق د. عبد العليم البستوي، الرياض، دار الطحاوي، ١٤١١هـ، (ط١)، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ).

٣- **اختلاف الحديث**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ، (ط١)، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

٤- **آداب الشافعي ومناقبه**، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ، (ط٢)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ)

٥- **الآداب الشرعية**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ، (ط٣)، عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي (٧٦٣هـ).

٦- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ).

٧- **الاستذكار**، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ، (ط١)، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).

٨- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، الأردن، دار الأعلام، ١٤٢٣هـ، (ط١)، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).

٩- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تعليق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، علي بن محمد بن الأثير الجزري (٦٣٠هـ).

١٠- **الإصابة في تمييز الصحابة**، طبعة قديمة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١١- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة عاطف، محمد بن موسى الحازمي (٥٨٤هـ).

١٢- **الاقتراح في فن الاصطلاح**، تحقيق د. قحطان الدوري، دار العلوم بالأردن، ١٤٢٧هـ، محمد بن علي ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ).
١٣- **إكمال تهذيب الكمال**، تحقيق عادل محمد وأسامة إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (٧٦٢هـ).
١٤- **الأم**، تحقيق د. رفعت فوزي، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٢هـ، (ط١)، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).
١٥- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٧هـ، (ط١)، يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).
١٦- **أنساب الأشراف**، تحقيق د. سهيل زكار، د. رياض زركلي، بيروت، دار الفكر، ١٤١٧هـ، (ط١)، أحمد بن يحيى البلاذري (٢٧٩هـ).
١٧- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرون، الرياض، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، (ط١)، عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ).
١٨- **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق د. عبد العظيم الديب، القاهرة، دار الأنصار، ١٤٠٠هـ، (ط٢)، عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٨٧هـ).
١٩- **بلدان الخلافة الشرقية**، ترجمة بشير فرنسيس، كوركيس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، (ط٢)، كي لسترنج.
٢٠- **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨هـ، (ط١)، أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ).
٢١- **بيان خطأ من أخطأ على الشافعي**، تحقيق د. نايف الدعيس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).
٢٢- **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، المجلس الوطني للثقافة بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، (ط١)، محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ).

٢٣- **تاريخ أسماء الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ (ط١)، عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين، (٣٨٥هـ).
٢٤- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق د. عمر تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، (ط١)، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).
٢٥- **التاريخ الأوسط**، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٨هـ، (ط١)، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).
٢٦- **تاريخ الثقات**، تعليق عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، أحمد بن عبد الله العجلي (٢٦١هـ).
٢٧- **التاريخ الكبير**، مؤسسة الكتب الثقافية، في ترجمتي الحارث، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).
٢٨- **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي.
٢٩- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) عن يحيى بن معين (٢٣٣هـ) في تجريح الرواة وتعديلهم**، تحقيق أحمد محمد سيف، دمشق وبيروت، دار المأمون.
٣٠- **التاريخ عن ابن معين**، عثمان الدارمي.
٣١- **تاريخ مدينة السلام**، تحقيق د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ، (ط١)، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).
٣٢- **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق عمر غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٨هـ، (ط١)، علي بن الحسن ابن عساكر (٥٧١هـ).
٣٣- **التاريخ، رواية الدوري**، تحقيق د. أحمد محمد سيف، مركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ، (ط١)، يحيى بن معين (٢٣٣هـ).
٣٤- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، بتحقيقي بالمشاركة، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٤٢٠هـ، (ط١)، أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦هـ).
٣٥- **التحقيق في أحاديث الخلاف**، تحقيق مسعد السعدني، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ).
٣٦- **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، دار طيبة، ١٤٢٢هـ، (ط٥)، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ).

٣٧- **تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج**، تحقيق حمدي السلفي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٤هـ، (ط١)، عمر بن علي ابن الملقن (٨٠٤هـ).
٣٨- **التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة**، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ، (ط١)، محمد بن علي العلوي الحسيني (٧٦٥هـ).
٣٩- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٤٠- **تقدمة المعرفة**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
٤١- **تقريب التهذيب**، بعناية عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٤٢- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، تعليق حسن عباس قطب، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٤٣- **تلخيص المستدرك للحاكم**، المطبوع مع المستدرك، بيروت، دار المعرفة، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).
٤٤- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**، تعليق محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، التمهيد يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ).
٤٥- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق سامي جاد الله وعبد العزيز الخبائي، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٨هـ، (ط١)، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ).
٤٦- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٣٨٦هـ).
٤٧- **تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس**، بعناية محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).

٤٨- **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت، مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية، يحيى بن شرف النووي (٦٥٦هـ).
٤٩- **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تعليق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، (ط١)، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ).
٥٠- **تهذيب الكمال**، المزي.
٥١- **تهذيب سنن أبي داود**، مطبوع مع معالم السنن للخطابي ومختصر السنن للمنذري، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت، دار المعرفة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ).
٥٢- **توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس**، المطبوع خطأ بعنوان توالي التأسيس، تعليق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
٥٣- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، محمد بن عبد الله الدمشقي ابن ناصر الدين (٨٤٢هـ).
٥٤- **الثقات**، ابن حبان.
٥٥- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، (ط١)، محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ).
٥٦- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، (ط٢)، خليل بن كيكلدي العلائي (٧٦١هـ).
٥٧- **الجامع**، الترمذي.
٥٨- **الجرح والتعديل**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
٥٩- **الجوهر النقي في الرد على البيهقي** مع السنن الكبرى للبيهقي، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٤٣٣هـ، (ط١)، علي بن عثمان ابن التركماني (٧٤٥هـ).
٦٠- **الجوهر النقي مع السنن الكبرى**، ابن التركماني.

٦١- **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ، (ط١)، علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ).

٦٢- **حديث أحمد بن عبد الله الجويباري في مسائل عبد الله بن سلام**، تعليق مشهور حسن سلمان، ضمن مجموعة أجزاء حديثية، دار الخراز بجدة، وابن حزم ببيروت، ١٤٢٢هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

٦٣- **الخلافيات**، تحقيق مشهور حسن سلمان، الرياض، دار الصميعي، ١٤١٧هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

٦٤- **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تعليق عبد الله يماني، بيروت، دار المعرفة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

٦٥- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٢هـ).

٦٦- **ذيل ميزان الاعتدال**، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبيِّ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، (ط١)، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).

٦٧- **الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام**، تحقيق خالد المصري، القاهرة، مكتبة الفاروق الحديثة، ١٤٢٦هـ، (ط١)، محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ).

٦٨- **الرسالة**، تحقيق أحمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ).

٦٩- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، (ط٢)، محمد بن عبد المنعم الحميري (٧٢٧هـ).

٧٠- زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، والكويت، ومكتبة المنار الإسلامية، ١٤١٢هـ، (ط٢٦)، محمد بن أبي بكر بن القيم (٧٥١هـ).

٧١- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ، (ط٤)، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ).

٧٢- **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، نشر مصطفى الحلبي، ١٣٩٨هـ، (ط٢).
٧٣- **السنن الصغرى**، ومعه شرح د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).
٧٤- **السنن الكبرى**، الهند، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٤٣٣هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).
٧٥- **السنن الكبرى**، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).
٧٦- **السنن**، الترمذي.
٧٧- **السنن**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).
٧٨- **السنن**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، نشر عيسى الحلبي، محمد بن يزيد القزويني «ابن ماجه» (٢٧٥هـ).
٧٩- **السنن**، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ).
٨٠- **سؤالات أبي داود السجستاني (٢٧٥هـ)، للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٤هـ، (ط١).
٨١- **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٧٥هـ) في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم**: تحقيق د. عبد العليم البستوي، مكتبة دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٨هـ، (ط١).
٨٢- **سؤالات الآجري أبا داود**.
٨٣- **سير أعلام النبلاء**، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، (ط٩)، محمد بن أحمد الذهبي (٨٤٧هـ).
٨٤- **الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي، محمد أبو زهرة (١٣٩٤هـ).
٨٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، (ط١)، عبد الحي بن أحمد الحنبلي ابن العماد (١٠٨٩هـ).

٨٦- **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).
٨٧- **شرح علل ابن أبي حاتم**، تعليق مصطفى أبو الغيط وإبراهيم فهمي، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، ١٤٢٤هـ، (ط١)، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي (٧٤٤هـ).
٨٨- **شرح علل الترمذي**، تحقيق د. همام سعيد، الزرقاء بالأردن، ١٤٠٧هـ، (ط١)، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ).
٨٩- **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (ط١)، أحمد بن محمد الطحاوي.
٩٠- **شرح معاني الآثار**، تحقيق محمد زهري النجار، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ، (ط٢)، أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ).
٩١- **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، تعليق إسماعيل الأنصاري، القاهرة، مكتبة التوعية الإسلامية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٤٤هـ).
٩٢- **صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق النيسابوري (٣١١هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩١هـ، (ط١).
٩٣- **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج النيسابوري رقم (٤٨/ ٨٧٠).
٩٤- **الصحيح**، ابن حبان.
٩٥- **الصحيح**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، (ط٢)، محمد بن حبان البستي التميمي (٣٥٤هـ).
٩٦- **الصحيح**، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ).
٩٧- **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق بوران الضناوي وكمال الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ، (ط١)، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).
٩٨- **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق موفق عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، (ط١).
٩٩- **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة، دار هجر، ١٤١٣هـ، (ط٢)، عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ).

١٠٠- **الطبقات الكبير**، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ، (ط١)، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٣٠هـ).
١٠١- **الطبقات**، خليفة بن خياط.
١٠٢- **العبر في خبر من غبر**، تحقيق محمد سعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، (ط١).
١٠٣- **علل الحديث**، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٥هـ، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ).
١٠٤- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ، (ط١)، علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ).
١٠٥- **العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله**، تحقيق د. طلعت قوج ود.إسماعيل اوغلي، تركيا، المكتبة الإسلامية، تركيا، ١٩٨٧م، أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).
١٠٦- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية** لابن الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ، ١٤٢٢هـ، محمد عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).
١٠٧- **فتح الباري**، بيروت، دار المعرفة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).
١٠٨- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، تعليق محمود ربيع، دار الفكر، ومؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٦هـ، (ط١)، عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ).
١٠٩- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تعليق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط١)، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).
١١٠- **الفرق بين الفرق**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة صبيح، القاهرة، عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٤٢٩هـ).
١١١- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق عزت عطية وموسى علي، القاهرة، دار الكتب العلمية، ١٣٩٢هـ، (ط١) محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).
١١٢- **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيى غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ، (ط٣)، عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ).
١١٣- **الكفاية في علم الرواية**، القاهرة، دار الكتب الحديثة، (ط٢)، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

١١٤- **لسان الميزان**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١١٥- **المتكلمون في الرجال**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٠هـ، (ط٥)، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

١١٦- **المجتبى**، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، (ط٢)، أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ).

١١٧- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود زايد، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٢هـ، محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ).

١١٨- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق عبد الله الدرويش، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ، (ط١)، علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ).

١١٩- **مجموع الفتاوى**، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي وولده، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والإرشاد، ١٣٩٨هـ، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ).

١٢٠- **المجموع**، تحقيق محمد بخيت المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ).

١٢١- **المحصول في علم أصول الفقه**، تحقيق طه العلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ).

١٢٢- **المحلى**، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٩هـ، علي بن أحمد بن حزم (٤٥٦هـ).

١٢٣- **مختصر سنن أبي داود**، المنذري.

١٢٤- **المدخل إلى السنن الكبرى**، تحقيق د. ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، دار الخلفاء، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

١٢٥- **مسألة الاحتجاج بالشافعي**، تحقيق خليل إبراهيم ملا خاطر، باكستان، المكتبة الأثرية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ).

١٢٦- **مسائل الإمام أحمد، برواية أبي داود السجستاني** (٢٧٥هـ)، تحقيق طارق عوض الله، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٠هـ، (ط١).

١٢٧- **المستدرك على الصحيحين**، بيروت، دار المعرفة، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ).

١٢٨- **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق د. حمزة حافظ، محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ).

١٢٩- **مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل** (٢٤١هـ)، تحقيق بإشراف شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ، (ط١).

١٣٠- **مشاهير علماء الأنصار**، بعناية م. فلايشهمر، الدمام، مكتبة ابن الجوزي، محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ).

١٣١- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق موسى علي وعزت عطية، القاهرة، دار الكتب الحديثة، أحمد بن أبي بكر البوصيري (٨٤٠هـ).

١٣٢- **المصنف**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠هـ، (ط١)، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ).

١٣٣- **المصنف**، تحقيق محمد عوامة، جدة، دار القبلة، ودمشق، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٢٧هـ، (ط١)، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي (٢٣٥هـ).

١٣٤- **المصنف**، عبد الرزاق.

١٣٥- **معرفة السنن والآثار**، تعليق عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ١٤١٢هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

١٣٦- **معرفة أنواع علم الحديث**، تحقيق الهميم والفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، (ط١) عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ).

١٣٧- **معرفة أنواع علم الحديث**، والمشهور باسم علوم الحديث أو المقدمة، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، ١٤٢١هـ، (ط٣).

١٣٨- **المعرفة والتاريخ**، وضع حواشيه خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ، (ط١)، يعقوب بن سفيان الفسوي (٢٧٧هـ).

١٣٩- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق محمد حسن إسماعيل، محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ).

١٤٠- **المغني في الضعفاء** ج١، ص١٥٢، رقم ٨٤٨، تحقيق حازم القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ. الذهبي.

١٤١- **المغني في الضعفاء**، لمحمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق حازم القاضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، (ط١).

١٤٢- **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**، القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ).

١٤٣- **مقالات الإسلاميين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤١١هـ، علي بن إسماعيل الأشعري (٣٣٠هـ).

١٤٤- **مقدمة الثقات**، بعناية محمد عبد المعيد خان، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ، محمد بن حبان التميمي البستي (٣٥٤هـ).

١٤٥- **مقدمة الصحيح**، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩هـ، مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ).

١٤٦- **الملل والنحل**، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعور، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ، (ط٣)، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨هـ).

١٤٧- **مناقب الشافعي**، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ، (ط١)، أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ).

١٤٨- **المنتقى من السنن المسندة**، مراجعة خليل، بيروت، دار القلم، ١٤٠٧هـ، (ط١)، عبد الله بن علي بن الجارود (٣٠٧هـ).

١٤٩- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، (ط١)، محمد بن إبراهيم بن جماعة (٧٣٣هـ).

١٥٠- **الموطأ**، تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، مالك بن أنس (١٧٩هـ).

١٥١- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ، (ط١)، محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ).

١٥٢- **ميزان الاعتدال**، تحقيق علي البجاوي، بيروت، دار المعرفة.

١٥٣- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، نَكَّتَ عليه علي حسن عبد الحميد، الدمام، دار ابن الجوزي ١٤٢٢هـ، (ط٦)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١٥٤- **نصب الراية لأحاديث الهداية**، المجلس العلمي، ١٣٩٣هـ، (ط٢)، عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).

١٥٥- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق د. ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، (ط١)، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

١٥٦- **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**، دار الفكر، ١٩٧٣م، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٥هـ).

١٥٧- **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، (ط١)، خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ).

١٥٨- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر**، تحقيق ربيع السعودي، مكتبة الرشد، الرياض، محمد عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١هـ).